الحركة الوطنية فى تونس بين الحربين العالميتين

دكتور سعد زغلول عبد ربه*

مقدمة : —

كان اهتمام فرنسا بتونس قبل احتلالها مقصورا على الأعمال التجارية ، واستغلال مصايد الأسماك . ولشدة اهتمام فرنسا بتونس كانت أول دولة أوربية تعين مندوبا سياسيا لها فى تونس ، وبذلك أصبح لها نفوذ كبير فى تونس خلال القرن السادس عشر . وأصبح من حق القنصل الفرنسى حماية الأوربين الموجودين فى تونس . واستمر ذلك النفوذ حتى قيام الثورة الفرنسية . وقد ضعف النفوذ الفرنسى فى تونس فى عهد الثورة ، وفى فترة حكم نابليون ، ولكن الاهتمام الفرنسى بتونس عاد مرة أخرى بعد احتلالها للجزائر فى سنة ١٨٣٠ ، فعاملت الباى كما لو كان مستقلا عن الدولة العثمانية ، وشجعته على الخروج على تلك السيادة فعقدت معاهدة مع تونس فى سنة ١٨٣٠ (١) . وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك تمهيد الطريق لاحتلال البلاد فى المستقبل .

اعتبرت فرنسا احتلالها للجزائر امتدادا للاراضى الفرنسية، ولما كانت الجزائر بلادا إسلامية ، وتقع فى منطقة إسلامية فقد وجهت فرنسا اهتمامها إلى البلاد الإسلامية فى المنطقة فى محاولة منها لتفهم نظمها وتقاليدها ، ومحاولة التأثير فيها على اعتبار أن أى تغيير فى المنطقة يؤثر فى المصالح الفرنسية . وأصبحت تونس معرضة لخطر الاحتلال الفرنسى لأن ساحلها يعتبر إمتدادا طبيعيا للساحل الجزائرى ، ولوجود ثروة طبيعية يمكن لفرنسا الاستفادة منها . ولم يكن فى استطاعة فرنسا احتلال تونس بعد احتلال الجزائر بسبب المعارضة البريطانية . وكانت فرنسا فى ذلك الوقت فى حاجة

(*) أستاذ التاريخ الحديث المساعد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة

إلى صداقة بريطانيا ، ولذلك لم تحاول إرتكاب ما يغضب بريطانيا. وعلى أساس تلك النظرة اتبعت فرنسا سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة فى تونس حتى يحين الوقت المناسب للاستيلاء عليها . وبذلك اتفقت السياسة الفرنسية مع السياسة البريطانية فيما يختص بتونس وإن اختلفت أهداف كل منهما (٢) .

سعت فرنسا جاهدة حتى يتفوق نفوذها السياسى والاقتصادى فى تونس بغض النظر عن مصالح الدول الأوربية الأخرى . وعمل ممثلوها على أن تكون الأولوية للمصالح الفرنسية . واعتمدوا فى ذلك على وجود القوات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية ، واستعداد تلك القوات لعبور الحدود فى أى وقت . ولم تحاول فرنسا فى ذلك الوقت احتلال تونس . ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات النظر الفرنسية فيما يتعلق بالطريقة التى يتم بها احتلال تونس . وكان أغلب الرأى العام الفرنسى لا يوافق على استخدام القوة المسلحة فى الاستيلاء على تونس . وقد رجح ذلك الاتجاه عند الحكومة الفرنسية هزيمة القوات النمساوية أمام القوات البروسية فى موقعه سادوفا التى حدثت فى سنة ١٨٦٦ . فقد توقعت فرنسا حدوث صدام مسلح بينها وبين بروسيا ، فقررت اتباع سياسة فى تونس لكسب ود الحكومتين البريطانية والايطالية . وتحققت مخاوف الحكومة الفرنسية ، ونشبت الحرب بينها وبين ألمانيا ، وانهزمت القوات الفرنسية فى موقعة سيدان فى سنة ١٨٧٠ . وبذلك تغير ميزان القوى فى تونس ضد مصلحة فرنسا (٣) .

كان لهزيمة فرنسا فى سيدان أثرها على النفوذ الفرنسى فى تونس . وحاولت بريطانيا وايطاليا الحلول محلها ، ولكن لم تلبث فرنسا أن استعادت نفوذها فى تونس بعد تعيين روستان Roustant قنصلا لها فى تونس . وحدث تعاون بين روستان وخير الدين وفيليه Villet وكيل اللجنة المالية . وترتب على ذلك التعاون عودة النفوذ الفرنسى إلى ما كان عليه

من قبل . واستمر ذلك النفوذ فى عهد مصطفى بن إسماعيل الذى تولى الوزارة بعد خير الدين (٤) . وقد ساعدت الظروف الدولية على تحقيق الأهداف الفرنسية فقد نشبت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية فى سنة ١٨٧٥ ، وظهر فى أفق السياسة الأوربية ما عرف باسم المشكلة الشرقية .

انتصرت روسيا على الدولة العثمانية فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وترتب على ذلك الانتصار عقد معاهدة سان استفانو فى ٣ مارس سنة ١٨٧٨ . وكان لهذه المعاهدة آثار خطيرة على الرأى العام البريطانى ، وأدت إلى تغيير رأى الحكومة البريطانية فيما يختص بالاحتفاظ بوحدة ممتلكات الدولة العثمانية . ورأت بريطانيا أن المحافظة على مصالحها فى شرق البحر المتوسط تتطلب وضع يدها على مكان حيوى بالمنطقة تستطيع عن طريقه حماية طرق مواصلاتها مع الهند (٥) . وانتهزت بريطانيا فرصة توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر فى برلين لمناقشة المشكلة الشرقية ومعاهدة سان استفانو ، ووقعت مع الدولة العثمانية اتفاقية فى ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ أصبح من حق بريطانيا بموجبها وضع قوات بريطانية فى جزيرة قبرص فى نظير ضمان الأراضى العثمانية فى آسيا (٦) .

انعقد مؤتمر برلين لمناقشة المشكلة الشرقية فى ١٣ يونيو سنة ١٨٧٨ ودارت فى أروقة المؤتمر مساومات بين ممثلى الدول الأوربية عرف بسمارك عن طريقها الاتفاق البريطانى العثمانى الخاص بقبرص . وأخبر سالسبورى رئيس الوفد البريطانى وادنجتون رئيس الوفد الفرنسى بموضوع الاتفاقية القبرصية ، وموافقة المانيا عليها . واعتبر المندوب الفرنسى الاتفاقية عملا عدائيا موجها ضد فرنسا ومخلا بتوازن القوى فى البحر المتوسط ، وقرر الانسحاب من المؤتمر . وترتب على هذا حدوث مساومات سرية بين بريطانيا وفرنسا . ووافقت بريطانيا على إطلاق يد فرنسا فى منطقة شمال افريقية بما فى ذلك تونس (٧) . وانتهى الأمر باصدار المؤتمر قرارات عامة

فى الوقت الذى تمت فيه اتفاقيات سرية بين وفود الدول وضعت تدريجيا موضع التنفيذ دون النظر فى مصلحة الدولة العثمانية . ووافقت المانيا على الاتفاق البريطانى الفرنسى رغبة منها فى تعويض فرنسا عن اقليمى الالزاس واللورين ، وامتصاص غضب الفرنسيين الذين يطالبون بالانتقام من ألمانيا لاستيلائها على بعض الأراضى الفرنسية . كما وافق المارشال مكماهون رئيس الجمهورية الفرنسية على استيلاء فرنسا على تونس تعويضا لها عن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص (٧) .

عاد وادنجتون إلى باريس بعد إنتهاء مؤتمر برلين ، وعرض مشروع احتلال فرنسا لتونس اعتمادا على التأييد الألمانى البريطانى . وقد انقسم الرأى الفرنسى ازاء ذلك إلى خمسة أقسام متعارضة :

القسم الأول : ويمثل أغلبية رجال السياسة الفرنسيين الذين لم يؤيدوا فكرة احتلال تونس . وكانوا يرون العمل على تقوية مركز فرنسا فى أوربا ، والعمل على استرداد اقليمى الالزاس واللورين .

القسم الثانى : وهو الذى يضم بعض الاقتصاديين . وكان يرى عدم التفكير فى الانتقام من المانيا حتى لا تقع كارثة جديدة ، وضرورة توجيه اهتمام فرنسا إلى التوسع فى منطقة شمال افريقية وبذلك تضع فرنسا يدها على أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، ومواد خام لصناعاتها . وهذا العمل يتطلب الاستيلاء على تونس فورا .

القسم الثالث : وكان يضم هو الآخر فئة أخرى من رجال الاقتصاد ، وهؤلاء كانوا يرون أن تحقيق الأهداف الفرنسية يتطلب تركيز الجهود فى الجزائر دون السعى إلى التوسع . وأن الاستعمار يسبب خسارة كبيرة لفرنسا .

القسم الرابع : ويتمثل فى البرلمان الفرنسى الذى انقسم على نفسه ،

ولم يكن اعضاؤه على استعداد لتحمل مسئولية ارسال حملة عسكرية إلى تونس .

القسم الخامس : وهو الحكومة الفرنسية نفسها التى لم تكن مستعدة فى ذلك الوقت لاحتلال تونس ، ولم تكن فى عجلة من أمرها اعتمادا على التأكيدات البريطانية الألمانية من أن تونس من نصيب فرنسا (٩) . وبذلك يتضح أن الرأى الفرنسى بصفة عامة كان ضد احتلال تونس .

إزاء هذه الآراء المتعارضة رأت فرنسا تركيز جهودها فى عقد اتفاقية حماية مع الباى التونسى فطلبت فى ١٩ يوليو سنة ١٨٧٨ مع رستان قنصلها فى تونس تقريرا عن رد الفعل الناتج عن نشر الاتفاق البريطانى الفرنسى . واستفسرت منه عن مدى إمكان إقناع الباى بالطرق الودية بتوقيع معاهدة حماية ، واحتلال بعض الأماكن الهامة من الناحية العسكرية فى تونس ، وبيان مدى مقدرة القوات التونسية فى الدفاع عن البلاد ، وعدد القوات الفرنسية الواجب ارسالها لإجبار الباى على توقيع المعاهدة المطلوبة فى حالة الرفض (١٠) . وقد بين روستان فى تقريره الذى أرساه إلى الحكومة الفرنسية معارضة الباى لفكرة وجود قوات فرنسية فى البلاد ، وضعف الناحية العسكرية بحيث لا تستطيع القوات التونسية الوقوف أمام القوات العسكرية الفرنسية (١١) .

استدعت الحكومة الفرنسية روستان ، وبحثت معه فى ٩ أغسطس مشروع فرض الحماية العسكرية الفرنسية على تونس . وقد نص المشروع على احتلال بعض القوات الفرنسية لبعض الأماكن الهامة فى تونس ، وتعيين مقيم فرنسى فى بلاط الباى ، وقيام الخبراء الفرنسيين بتنظيم قوات الشرطة التونسية ، ودفع الحكومة الفرنسية مرتبات شهرية للباى وأفراد اسرته . وأمرت الحكومة الفرنسية قنصلها بعرض المشروع على الباى لإقراره بصفة ودية . واستعد الأسطول الفرنسى فى المياه الفرنسية للتوجه

إلى تونس ، كما استعدت القوات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية للتدخل فى الوقت المناسب إذا رفض الباى الموافقة على مشروع الحماية المقترح (١٢) . ولكن هذا المشروع لم يتم عرضه على الباى إذ طلبت الحكومة الفرنسية من قنصلها فى أول سبتمبر تأجيل عرض المشروع . وكانت فرنسا تهدف من وراء ذلك التأجيل تحاشى التعرض لنقمة العالم الإسلامى ، ورغبتها فى إقناع الحكومة الايطالية فى الاستيلاء على طرابلس تعويضا لها عن تونس (١٣).

حاولت فرنسا التأكد من موقف الدول الأوربية الكبرى قبل المغامرة فى تونس فحصلت على تأكيد كتابى من بريطانيا للاتفاق الشفوى الذى تم فى برلين ، وموافقة بريطانيا على احتلال فرنسا لتونس . فقد رد سالسبورى على وادنجتون قائلا : « أفعلوا ما ترونه مناسبا ، فمن المستحيل استمرار النظام الراهن فى تونس . وترى الحكومة البريطانية قيام فرنسا باصلاح أحوال تلك البلاد » ولكنه بين لوادنجتون أن الحكومة البريطانية سوف تقف موقف الحياد إذا عارضت الحكومة الايطالية ذلك الاحتلال (١٤) ولم تكتف فرنسا بذلك بل حاولت فى اوائل سنة ١٨٧٩ التأكد من استمرار التأييد الألمانى . وسارع المستشار الألمانى بتطمين فرنسا ، ودعاها إلى « قطف الكمثرى التونسية التى نضجت حتى لا تقع فى يد أخرى (١٥) » . وبذلك تأكدت فرنسا من تأييد بريطانيا وألمانيا لتحركها فى اتجاه احتلال تونس ، وأنها لن تلقى معارضة تذكر سوى معارضة الحكومة الايطالية .

حاولت فرنسا فرض حمايتها بالقوة مستغلة فى ذلك محاولة الحكومة التونسية إلغاء امتياز قطعة أرض فى منطقة سيدى ثابت سبق ومنحته الحكومة التونسية لسانس وهو رعية فرنسية بسبب عدم وفائه بشروط الامتياز ، فمنع حرس القنصل الفرنسى موظفى الحكومة التونسية من الاستيلاء على الأرض بحجة انها مملوكة لرعية فرنسية . ولما رفض الباى طلب روستان

عرض موضوع النزاع على التحكيم ، وجهت الحكومة الفرنسية إنذارا إلى الحكومة التونسية فى أوائل يناير سنة ١٨٧٩ طلبت فيه اعتذار الحكومة التونسية ، ومعاقبة الموظفين التونسيين المسئولين عن الحادث ، وتكوين لجنة تحكيم لتقدير مقدار التعويض الواجب دفعه لسانسى . ومنحت الحكومة الفرنسية الحكومة التونسية مهلة ثمانية وأربعين ساعة لقبول أو رفض الإنذار . واضطر الباى إلى قبول الإنذار (١٦) .

نشط ماتشيو Maccio القنصل الايطالى فى تونس فى محاولة منه لنشر النفوذ الايطالى . وكان لهذا النشاط أثره على الحكومة التونسية . وخشى روستان أن يؤدى ذلك النشاط إلى القضاء على النفوذ الفرنسى بالبلاد التونسية ، فاتصل بالباى فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٧٩ ، وعرض عليه مناقشة معاهدة دفاعية ، تصبح تونس بموجبها تحت الحماية الفرنسية ، ولكن الباى رفض ذلك الاقتراح بتحريض من ماتشيو (١٧) . وازداد النشاط الايطالى فى تونس ، وانشأ ماتشيو فى مارس سنة ١٨٨٠ صحيفة المستقبل ، وهى صحيفة مكتوبة باللغة العربية . وفى هذه الصحيفة أخذ ماتشيو يحرض التونسيين ضد فرنسا . وتبينت فرنسا خطورة هذا العمل ، وأثره على مصالحها ومخططاتها فى تونس ، فأخطر فريسنيه الحكومة الايطالية أن فرنسا لن تسمح لأى دولة كبيرة بالاستيلاء على تونس المجاورة للجزائر (١٨). وازاء هذا التهديد من الحكومة الفرنسية ، وعدم تأييد الحكومة البريطانية أعلن كيرولى Cairoli رئيس وزراء ايطاليا « أن حكومته لا ترغب بأى شكل من الاشكال معارضة النفوذ الفرنسى فى تونس ، وأنها ستكتفى بمساندة المصالح التجارية الايطالية فى تونس فقط (١٩) .

قررت الحكومة الفرنسية تشديد الضغط على الباى للاذعان للمطالب الفرنسية ، فطلبت من روستان فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٨٠ الحصول على امتيازين لبناء ميناء تونسى وإنشاء خط سكة حديد بين تونس ورادس .

ورفض الباى الاستجابة إلى هذين المطلبين ، فأرسلت الحكومة الفرنسية ثلاث بوارج إلى المياه التونسية ، كما أصدرت أوامرها بتحرك بعض قواتها إلى الحدود الجزائرية التونسية . وأمام هذا التهديد العسكرى السافر اضطر الباى فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٠ إلى الموافقة على المطالب الفرنسية ، مع تعهد منه بعدم منح امتياز إنشاء سكك حديدية فى المستقبل لأى شركة غير فرنسية إلا إذا رفضت الشركات الفرنسية القيام بذلك العمل (٢٠) . ومعنى ذلك أن الحكومة الايطالية قد خسرت المعركة الاقتصادية فى تونس ، وأن تونس سوف تسقط فى ايدى الفرنسيين فى يوم من الأيام .

استمرت الحكومة الفرنسية فى ضغوطها على الباى . واستغلت مشكلة جديدة عرفت باسم مشكلة النفيضة . وهى عبارة عن قطعة أرض باعها خير الدين لشركة فرنسية فى نوفمبر سنة ١٨٨٠ ولكن الباى أعلن أن الأرض أصبحت من حق الحكومة التونسية ، وبالتالى فان البيع لاغ . لم تكتف الحكومة التونسية بذلك بل حرضت ليفى Levy وهو رعية بريطانية على التقدم لشرائها بالشفعة فى يناير سنة ١٨٨١ . وأيد البريطانيون ليفى .. وبذلك أصبح النزاع بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وأرسلت الحكومة الفرنسية إحدى بوارجها إلى المياه التونسية ، كما أرسلت الحكومة البريطانية هى الأخرى إحدى بوارجها . ولم تقلع البارجة البريطانية من المياه التونسية إلا بعد إقلاع البارجة الفرنسية (٢١) .

حاولت الحكومة الفرنسية بعد تولى حزب الأحرار السلطة فى بريطانيا التأكد من موقف الحكومة البريطانية تجاه المشكلة التونسية (٢٢) . وكان جرانفيل الذى شغل منصب وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت أقل تحمسا من سولسبرى بالنسبة للموقف الفرنسى من تونس ، ولذلك أعلن وقف بريطانيا على الحياد فى المشكلة التونسية (٢٣) . وكان للتردد البريطانى فى موضوع المشكلة التونسية ، وظهور سوء نية مصطفى بن إسماعيل الوزير

التونسى الأول فى مشكلة التفيضة ، ورفضه منح امتيازات جديدة لفرنسا (٢٤) ، والتحدى الايطالى ، وتضاؤل النفوذ الفرنسى بتونس أثره على السياسة الفرنسية تجاه تونس ، وتحول فرنسا من سياسة التردد إلى اعتناق سياسة جديدة تتطلب التحرك بسرعة ، والقيام بنشاط فعال وحازم فى تونس لضمان وحماية المصالح الفرنسية بها (٢٥) .

عرض بارتليمى سانت هـيلار Barthelemy Saint-Hilaire الموضوع على مجلس الوزراء الفرنسى الذى رفض بالاجماع التدخل فى تونس بصفة عسكرية بسبب إقبال البلاد على الانتخابات (٢٦) . ولكن موقف الحكومة الفرنسية تغير تغيرا كاملا بعد تمكن كورسيل من إقناع غمبتا رئيس الجمهورية الفرنسية (٢٧) . وبموافقة الحكومة الفرنسية على التدخل العسكرى فى تونس لم يبق إلا اختلاق الأسباب المؤدية إلى ذلك . وترك أمر تدبير هذه الأسباب لروستان .

لم يكن تدبير حجة للتدخل الفرنسى العسكرى فى تونس بالأمر الصعب على روستان الذى رأى أن أحسن وسيلة لذلك هى استغلال حوادث الحدود ، التى كانت تقع من قبائل بنى خمير (٢٨) . وكانت قبائل بنى خمير تسكن على جانبى الحدود التونسية الجزائرية . وكانت بينها عدوات قديمة . وتحدث منها اعتداءات متكررة على جانبى الحدود ، حتى أنه كان من الصعب حصر عدد الهجمات التى حدثت بين الجانبين . وكانت المشاكل الناتجة عن هذه الهجمات تصفى سنويا بواسطة كل من ممثل الباى وممثل الحكومة الفرنسية (٢٩) . وكان روستان يرى عدم التقليل من أهمية هذه الحوادث حتى تتخذ منها فرنسا فيما بعد حجة لإجبار الباى على الاستجابة لمطالبها (٣٠) .

انتهز روستان فرصة توغل قبائل بنى خمير التونسية داخل الحدود الجزائرية فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨١ للانتقام لأحد أفرادهم (٣١) ، وقدم

احتجاجا للباى ، وحمله مسئولية ذلك الحادث ، وما يترتب عليه من آثار . واستعدت القوات الجزائرية لتأديب القبائل المتسللة عبر الحدود واشتبكت معها فى يومى ٣٠ و ٣١ مارس من نفس العام (٣٢) . واستغلت الصحف الفرنسية هذا الخبر فاذاعته وكالة هافاس Havas فى ابريل ، وأحاطته بهالة كبيرة من الضجة ، وضخمت فيه ، وتابعتها الصحف الفرنسية الأخرى بايحاء من الحكومة الفرنسية ، وطالبت بضرورة التدخل المسلح للمحافظة على الممتلكات الفرنسية فى الجزائر . وبذلك أصبح الرأى العام الفرنسى مهيأ لفكرة التدخل المسلح فى تونس ، وتهيأت للحكومة الفرنسية الحجة اللازمة للتدخل المسلح فى تونس (٣٣) .

أخطرت الحكومة الفرنسية البرلمان الفرنسى فى ٤ أبريل سنة ١٨٨١ بقرارها الخاص بالتدخل فى تونس لإقرار الأمور . وطلبت من البرلمان اعتماد مبلغ خمسة ملايين فرنك تكاليف ارسال قوة عسكرية إلى الحدود التونسية الجزائرية لتأديب قبائل بنى خمير . ووافق البرلمان الفرنسى بالاجماع على تخصيص المبلغ المطلوب (٣٤) . وأحاط روستان الباى علما فى ٦ أبريل أن القوات الفرنسية سوف تعبر الحدود الجزائرية التونسية لإقرار النظام على الحدود . وطلب منه التعاون مع القوات الفرنسية وقد عرض الباى على روستان قيام الحكومة التونسية بالتحقيق فى الموضوع ، وارسال قوة عسكرية تونسية قوامها خمسة آلاف جندى إلى الحدود لمعاقبة المعتدين ، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك العرض وأعلنت أنها ستتولى بنفسها معاقبة المعتدين (٣٥) .

نفذ الفرنسيون عزمهم ، واخترقت القوات الفرنسية البالغ عددها ٣١٨١٦ جنديا وضابطا الحدود التونسية فى ٢٤ أبريل (٣٦) . واحتلت مدينتى الكاف وطبرقه بدون مقاومة من جانب القوات التونسية (٣٧) . وعلى الرغم من احتلال القوات الفرنسية لبعض الأراضى التونسية إلا أن

الباى لم يستجب للمطالب الفرنسية ، واحتج على احتلال جزء من أراضيه ، وحمل الحكومة الفرنسية مسئولية ما قد يترتب على ذلك العمل من نتائج (٣٨) وترتب على ذلك الاحتجاج تحرك القوات الفرنسية المنقولة بحرا بقيادة الجنرال بريار Bréart ، واحتلت ميناء بنزرت فى ١ مايو سنة ١٨٨١ ، ومنها تحركت فى اتجاه العاصمة ، التى وصلت إليها فى ١٠ مايو ، وعسكرت بالقرب منها (٣٩) .

كلفت الحكومة الفرنسية الجنرال بريار تقديم مشروع المعاهدة المقترحة إلى الباى (٤٠) ، وقابل روستان وبريار الباى فى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٢ مايو . وفى هذه المقابلة قدم بريار مشروع المعاهدة للباى ، وأمهله حتى الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم لقبول أو رفض المطالب الفرنسية (٤١) . وانتهى الأمر بقبول الباى للمطالب الفرنسية ، والتوقيع على نسختى المعاهدة . وعرفت هذه المعاهدة باسم معاهدة باردو (٤٢) . وبذلك أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية .

الحركة الوطنية فى تونس قبل الحرب العالمية الأولى :ـ

استجاب الباى للضغط العسكرى الفرنسى ، ووقع معاهدة الحماية ووقع معاهدة الحماية فى ١٢ مايو ١٨٨١ ، وطلب من بايار إبعاد القوات الفرنسية عن العاصمة إنقاذا لشرفه ، وللعمل على إخضاع التونسيين لسيطرته (٤٣) . واستجابت فرنسا لذلك الطلب ، وسحبت القوات المنقولة من فرنسا ، وأبقت بعض قواتها فى أماكن متفرقة من البلاد التونسية (٤٤) . وكان لهذا العمل أثره على التونسيين الذين فسروه تفسيرا آخر واعتقدوا أن الفرنسيين لم يستطيعوا دخول العاصمة بسبب حماية الأولياء لها (٤٥) .

لم يستسلم الشعب التونسى بعد توقيع معاهدة باردو ، وتأثرت الأوساط الدينية فى البلاد ، ونشطت تلك الأوساط فى نشر أنباء انسحاب القوات

الفرنسية من كثير من المناطق التى احتلتها ، وبدأت الاجتماعات لتنظيم المقاومة وشراء الأسلحة لطرد الفرنسيين (٤٦) . وخشيت الحكومة الفرنسية من عواقب تلك الأعمال فطلبت من الباى العمل على استتباب الأمن فى البلاد ، وخاصة فى منطقة الحدود التونسية الطرابلسية (٤٧) . ولم تلبث الثورة أن اندلعت فى اماكن كثيرة من البلاد التونسية ، وخاصة فى المنطقة الجنوبية ، وامتدت من صفاقس إلى القيروان . وأصبحت المدينتان مركزين هامين من مراكز المقاومة التونسية (٤٨) . وترتب على اندلاع الثورة قطع المواصلات السلكية بين صفاقس وغيرها من المدن التونسية إبتداء من يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ . وضغط روستان على الباى لإرسال قوات تونسية إلى صفاقس للقضاء على الثورة ، ولكن هذه الجهود باءت بالفشل ، واضطر الفرنسيون فى ٢٩ يونيو إلى إرسال بعض قواتهم المصحوبة بالمدفعية إلى صفاقس لإخماد الثورة بها (٤٩) . وكان لوصول هذه القوات أثر عكسى فاشتدت الثورة فى المدينة بقيادة على بن خليفه . وكانت من الشدة بحيث التجأ سكانها من غير المسلمين إلى السفن . واضطرت فرنسا إلى استخدام سفنها الحربية فى قذف المدينة بقنابل مدافعها (٥٠) .

انتشرت الثورة فى البلاد . وكان القضاء عليها يتطلب إعادة غزو تونس من جديد . وكان هذا العمل يتطلب إحضار قوات فرنسية جديدة لقلة الموجود منها فى تونس . فقد اصبح عدد القوات الفرنسية خمسة عشرة ألف فرد فقط . وهذا العدد لم يكن كافيا للقضاء على الثورة ، وإعادة الأمن إلى البلاد . واضطرت فرنسا إلى إرسال حملة ثانية قوامها خمسين ألف جندى وضابط للسيطرة على تونس واستطاعت هذه الحملة احتلال مدينة تونس فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ (٥١) . واستولت على مدينة القيروان فى ٢٦ أكتوبر من نفس العام (٥٢) . وانتشرت القوات الفرنسية فى المنطقة الجنوبية ، واستولت على قفصه فى ١٩ نوفمبر وقابس فى ٣٠ نوفمبر . واستطاعت القوات الفرنسية الاستيلاء على أغلب الأراضى التونسية ،

ولكنها لم تستطع القضاء على المقاومة الوطنية إلا فى ١٨٨٨ (٥٣) .

ترتب على فشل حركة المقاومة المسلحة فى تونس تحول الحركة الوطنية إلى حركة إصلاح دينى . وأصبحت الحركة تعتمد بصفة أساسية على جهود علماء الدين من علماء جامع الزيتونه . واستفادت الحركة فى هذه المرحلة من الشبان الذين تلقوا العلم والثقافة الحديثة فى المدرسة الصادقية (٥٤) . وقد عمد الشيخ محمد السنوسى إلى تجميع الشعب التونسى فى محاولة منه للقضاء على النظام الجديد . وكون وفدا لجمع توقيعات التونسيين على عريضة رفعها الوفد للباى موضحاً فيها الحالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد . وكان لتأييد الباى لهذه الحركة أثره على السلطات الفرنسية التى اعتقلت الشيخ السنوسى ، ونفته إلى خارج تونس ، كما اعتقلت عددا كبيرا من أنصار حركته (٥٥) . وبذلك انتقلت قيادة الحركة إلى الشيخ المكى بن عزوز الذى استطاع تكوين فئة من المتشبعين بآرائه وتعاليمه وكانت وسيلة هذه الفئة للدفاع عن مصالح الشعب هى إصدار ثلاث صحف هى حبيب الأمة وسبيل الرشاد والمستقبل . وكانت الصحيفتان الأوليان ناطقتين باللغة العربية ، والثالثة باللغة الفرنسية (٥٦) .

١ — جماعة الحاضره : —

عاد إلى تونس فى أوائل القرن العشرين جماعة من الطلبة التونسيين الذين اوفدتهم الحكومة التونسية إلى أوربا قبل إعلان الحماية لتعليمهم . وكان هؤلاء الطلبة يحملون أفكارا جديدة تدعو إلى التحرر . وعملوا على تفتيح أذهان الشعب التونسى إلى خطر الاستعمار الفرنسى . واتخذ هؤلاء من صحيفة الحاضرة التى انشئت فى سنة ١٨٨٨ مركزا لتجمعهم . وقد تناولت هذه الجماعة القضايا التونسية العامة ذات الطابع الدينى والسياسى والحريات العامة ، كما عملت على ربط الحركة القومية التونسية بحركة الجامعة الإسلامية . أى أنها كانت حركة دينية قومية (٥٧) .

٢ ــ الجمعية الخلدونية : ــ

أدرك أعضاء جماعة الحاضرة أن الوقت قد حان لتطبيق البرامج الاصلاحية ، والجمع بين العلوم الدينية والعلوم الدنيوية فى التعليم . ورأوا أن هذا العمل لا يمكن أن يتم إلا بالأخذ بنظام الجمعيات ، وهو نظام لم يكن للبلاد العربية عهد به من قبل . واستقر الرأى على تكوين الجمعية الخلدونية . وكانت مهمة هذه الجمعية نشر العلوم الدنيوية باللغة العربية ، وبذلك تستطيع سد الثغرة الموجودة فى التعليم الدينى ، الذى كان يتولاه جامع الزيتونه . وقد تأسست هذه الجمعية فى سنة ١٨٩٦ . وأنشأت لها معهدا للتعليم . وقد انتهز البشير صفر فرصة قيامه بالقاء دروس الجغرافيا والتاريخ فى معهد الجمعية ، وأخذ يشرح للطلبة حقائق الاستعمار ، والأخطار المحيطة بالعالم الإسلامى . وبذلك أقبل الناس على تلقى توجيهاته الوطنية أكثر من توجيهاته العامية . وانتشرت أفكار البشير صفر ، وتسابق الناس إلى دروسه . ولم يقتصر هذا التسابق على التونسيين بل تعداه إلى الجزائريين والمغربيين (٥٨) .

٣ ــ حزب تونس الفتاه : ــ

أسس هذا الحزب على باشى حمية فى سنة ١٩٠٨ . وكان فى مبدأ الأمر يعرف باسم حزب الإصلاح أو حزب التطور La parti evolutioniste ثم أصبح يعرف باسم حزب تونس الفتاه . وكانت للحزب صحيفة تصدر باللغة الفرنسية تعبر عن آرائه هى صحيفة المستقبل التونسى التى أصدرت بعد ذلك طبعة باللغة العربية . وأصبح ذلك الحزب يمثل الوطنيين التونسيين . وعمل على ايقاظ الشعور الوطنى بين جميع طبقات الشعب التونسى (٥٩) . وكانت أهداف هذا الحزب تتركز فى مقاومة الاحتلال الفرنسى ، وحصول تونس على استقلالها فى نطاق الخلافة الإسلامية ولم يكن للحزب برنامج سياسى محدد . وكانت

حركته سلبية إذ اعتمد فى المطالبة بحقوق الشعب التونسى على المقالات الصحفية العنيفة التى يكتبها ضد المستعمر (٦٠) . وقد خشيت الحكومة الفرنسية من حركة الحزب وقررت القضاء عليه قبل أن يشتد عوده ، ويصبح خطرا كبيرا على الوجود الفرنسى فى البلاد . وانتهزت الإدارة الفرنسية حدوث حادثتين هما حادثتى مقبرة الجلاز (الزلاج) ، واضراب عمال الترام فاستغلتهما للقضاء على الحركة الوطنية التى تزعمها الحزب وهى فى مهدها .

حدثت حادثة مقبرة الجلاز فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ . والسبب فى حدوثها هو محاولة السلطات الفرنسية إجراء عملية مسح للأراضى الخاصة بمقبرة الجلاز ، للاستيلاء على الجزء غير المستغل منها فى أعمال الدفن ، وتوزيعه على المستوطنين الأوربيين . وقد تصدى الشعب التونسى بجميع طوائفه للسلطة الاستعمارية لمنعها من إتمام العملية ، فأطلقت السلطة الاستعمارية النار على المتجمهرين ، وقتلت وجرحت عددا كبيرا منهم . وقدمت حوالى ٨٠٠ فرداً آخر للمحاكمة (٦١) .

كان لحادثة مقبرة الجلاز آثار بعيدة المدى على الحركة الوطنية ، فاتهمت السلطات الفرنسية حزب تونس الفتاه بتدبيره ، وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد . واستمرت البلاد تحكم عرفيا حتى سنة ١٩٢٢ . وعطلت صحيفة التونسى الخاصة بحزب تونس الفتاه . ومن الناحية القومية فقد جعلت الشعب تزداد نقمته على المستعمرين . وانتشر الوعى القومى بين الوطنيين . وتنبه المثقفون التونسيون إلى الفوائد التى سوف يجنونها من الاتصال بالشعب ، وتوعيته وتنظيم حركته . وكان لهذا العمل من جانب طبقة المثقفين أثره على سير الحركة الوطنية التونسية بعد قيام الحرب العالمية الأولى (٦٢) .

أما حادثة اضراب عمال الترام فقد حدثت فى ٩ فبراير ١٩١٢ بسبب

التميز العنصرى الذى كانت تمارسه الشركة الفرنسية صاحبة امتياز الترام فى الأجور . وكان لهذا التميز أثره على العلاقة بين عمال الترام التونسيين وزملائهم من الايطاليين والفرنسيين . وقد انتهز عمال الترام التونسيين فرصة مصرع طفل تونسى تحت عجلات الترام واضربوا عن العمل . وطالبوا الشعب التونسى بعدم ركوب الترام . واستجاب الشعب التونسى لذلك النداء . وأصبحت الشركة مهددة بالافلاس واستنجدت الشركة بالإدارة الفرنسية التى حاولت تسيير الترام بواسطة رجال الجيش ، ولكن التونسيين تصدوا للمحاولة ومنعوها . كما حاولت الإدارة إنهاء الإضراب عن طريق التهديد والوعيد ، ولكنها لم تنجح فى إثناء المضربين عن عزمهم . وتشكلت لجنة وطنية من على باشى حمية وحسن قلاتى وأحمد الصافى ومحمد نعمان قدمت مطالب العمال . وتتلخص تلك المطالب فى فصل عدد كبير من عمال الترام الايطاليين الذين تسببوا فى حدوث الأزمة ، وتعيين عمال تونسيين وفرنسيين محلهم ، ومساواة العمال التونسيين بزملائهم من الأجانب العاملين بالشركة ، والتشديد على عمالها لمعاملة الركاب التونسيين بأدب واحترام مشاعرهم . ورفضت الشركة مطالب العمال المضربين (٦٣).

كان لحادثة إضراب عمال الترام آثار على الإدارة الفرنسية وعلى الشعب التونسى . فأما الإدارة الفرنسية فقد أعتبرت هذا الحادث تحديا لها ، وأنه من تدبير حزب تونس الفتاه ، فنفت زعمائه إلى خارج تونس فى مارس سنة ١٩١٢ . فاتجه على باشى جمبه إلى الاستانه . وهناك وجد الكثيرين من مجاهدى شمال أفريقية الذين اتخذوا من الاستانة مقرا لهم فرارا من الاضطهاد الاستعمارى ، وغيرهم من المجاهدين العرب . وهناك كون هؤلاء هيئة تحرير شمال افريقية ، التى اتصلت بالسنوسيين والطوارق . كما عطلت الإدارة الفرنسية الصحف التونسية العربية ، أما الوطنيون فقد اضطروا إلى التحول إلى السرية بعد نفى زعمائه (٦٤) .

إذا نظرنا إلى حادثتى الجلاز وإضراب عمال الترام يتبين لنا أن الحركة الوطنية فى تونس قبل الحرب العالمية الأولى قد انتقلت إلى مرحلة جديدة هى مرحلة الوقوف والتصدى للمستعمر بدلا من الاعتماد على الخطب ومقالات الصحف . وفى هذه المرحلة بدأ الشعب التونسى يظهر شعور الكره الذى يكنه للمستعمر بطريقة عملية ، ويعلن بها عن رفضه لسياسة الاحتلال .

الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين :ـ

كان للحرب العالمية الأولى آثار بعيدة المدى على تونس فى هذه المرحلة من مراحل الكفاح الوطنى ، فقد ترتب على انتصار الحلفاء ، وإعلان مبادىء الرئيس ولسن المتضمنة حق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها إحياء الامال فى صدور التونسيين فيما يتعلق بجلاء القوات الفرنسية والحصول على الاستقلال . وبدأت اجتماعات الزعماء التونسيين تحدث لمناقشة الطريقة التى يتم بها نقل مشاعر الشعب التونسى إلى أسماع العالم الخارجى ، وتحقيق المطالب الوطنية . وقد أدت هذه الاجتماعات إلى الاتفاق على ارسال وفد تونس إلى باريس حيث يعقد مؤتمر الصلح ، وتقديم مذكرة إلى الرئيس ولسن فى ٢ يناير سنة ١٩١٩ طالب فيها منح تونس استقلالها . ولم يتوقف نشاط التونسيين عند هذا الحد بل حاولوا فى يوليو من نفس العام الاجتماع برئيس وزراء فرنسا الذى رفض الاجتماع بهم بحجة أنهم غير مفوضين من قبل الشعب التونسى للقيام بتلك الاتصالات (٦٥) .

لم تثمر الجهود التى بذلها التونسيون أمام مؤتمر الصلح ، فقد نسى المنتصرون المبادىء التى نادوا بها من قبل أثناء الحرب . وكأن هذه المبادىء لم توضع إلا لتطبق على الدول الأوربية فقط ، أما غيرها من الشعوب فلا حق لها فى المطالبة بتنفيذها عليها . وانهمكت الدول المنتصرة فى اقتسام الغنائم وتوزيعها على نفسها (٦٦) . وقد أدى هذا إلى إحداث تغيير فى

إتجاه الحركة القومية . وقرر عبد العزيز الثعالبي الاتصال مباشرة بالرأى العام الفرنسى لشرح وجهة النظر التونسية ومطالب الشعب التونسى ، فألف كتابه « تونس الشهيدة » الذى نشره باللغة الفرنسية وفى ذلك الكتاب شرح الثعالبي المظالم التى تعرض لها الشعب التونسى على يد سلطات الاحتلال الفرنسى . وانتهاك الفرنسيين لجميع حقوق الشعب سواء كانت تلك الحقوق سياسية أو إجتماعية (٦٦) .

وقد عقد الثعالبي فى هذا الكتاب مقارنة بين نظم الإدارة فى تونس ، وأحوال الشعب التونسى الاجتماعية والسياسية قبل وبعد الحماية الفرنسية . وأثبت فى ذلك الكتاب ملخصا للتقرير الذى كتبه النائب الفرنسى بول فيينيه الذى أرسلته الحكومة الفرنسية فى سنة ١٩٠٦ إلى تونس لدراسة أحوالها المالية والاقتصادية ، وخاصة ذلك الجزء الذى اثبت فيه الطرق التى سلب بها المستوطنون الفرنسيون الأراضى التونسية ، وما ترتب على ذلك من انتشار الفقر بين أفراد الشعب التونسى . والنتيجة التى وصل إليها وهى فشل الحماية الفرنسية على تونس ، ومطالبته بانشاء حكومة تونسية تكون مسئولة مسئولية مباشرة أمام مجلس نيابى منتخب يمثل الشعب التونسى . وطالب الثعالبي بتمتع الشعب التونسى بجميع الحقوق السياسية والاجتماعية ، وخضوع الأجانب للسلطات التونسية المختصة ، ووضع السلطة التنفيذية فى أيدى العائلة الحاكمة (٦٨) .

اتجه التونسيون فى هذه المرحلة من مراحل الكفاح الوطنى إلى اطلاع المسئولين الفرنسيين على المشاكل التونسية عن طريق المقالات الصحفية والمظاهرات ، وقدموا فى مايو سنة ١٩٢٠ مذكرة للمقيم العام الفرنسى طالبوا فيها منح التونسيين دستورا (٦٩) . وكان لهذه التحركات أثرها الشديد على السلطات الفرنسية التى اعتقلت الكثير من قادة الحركة الوطنية التونسية ، كما اعتقلوا الثعالبي لمسئوليته عن كتاب تونس الشهيدة ، وسجنته تسعة أشهر (٧٠) .

الحزب الحر الدستورى :-

أدى فشل التونسيين فى إقناع مؤتمر الصلح بحقهم فى الاستقلال إلى اعتناق التونسيين لفكرة الحصول على دستور مهما كانت الظروف . وترتب على تمسكهم بذلك المطلب قيام الثعالبى وبعض زملائه بتكوين حزب سياسى فى فبراير سنة ١٩١٩ ، أطلقوا عليه اسم حزب الدستور . وقد وافق الباى على تكوينه . ويستدل من اسم الحزب على أن الهدف من تكوينه هو المطالبة بمنح البلاد نظام حكم دستورى تحصل البلاد بموجبه على الحكم الذاتى . وكانت مبادىء الحزب تدعو إلى تحرير تونس من الاستعمار الأجنبى ، وتمتع الشعب التونسى بكل حقوقه عن طريق نظام دستورى يسمح للشعب بحكم نفسه طبقاً للأسس التى تسير عليها الشعوب الأوربية (٧١) .

حاول رجال الحزب الدستورى اقناع الحكومة الفرنسية أن منح البلاد حكما دستوريا لا يتعارض مع نظام الحماية المفروضة على تونس ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تقتنع بهذا الرأى . وقد حاول التونسيون اكتساب تأييد الباى لمطالبهم الدستورية فانتهزوا فرصة حلول عيد الفطر ، وزار وفد من الأعيان والتجار وكبار ملاك الأراضى الباى فى ١٨ يونيو سنة ١٩٢٠ مهنئين بالعيد ، وذكروه بدستور سنة ١٨٦١ الذى سبق ومنحه الباى للشعب عن طيب خاطر ، وأعلنوا ثقتهم الكاملة فى أن الباى سوف يمنح الشعب دستورا يستطيع الشعب بموجبه اختيار ممثليه ، والاشتراك فى شئون الحكم دون تمييز أو تفرقة بين الطبقات والأديان والأجناس (٢٧٢) .

استجاب الباى لمطلب الوفد ، وأعلن أنه يشعر بآلام شعبه ، ويرجو له السعادة والخير ، وأنه لا يعارض ما فيه صلاح الأمة . وكان لهذا التصريح وقع شديد على السلطات الاستعمارية الفرنسية التى رأت فى تأييد الباى للحركة الدستورية خطرا على الوجود الاستعمارى ، ويزيد الحركة الوطنية

قوة ورأت أن من مصلحتها القضاء على الوفاق بين الباى والشعب . فبدأت تعمل للتفريق بين الجانبين (٧٣) .

حاول أعضاء الحزب الدستورى تحقيق أهدافهم عن طريق الاتصال بالشعب التونسى والاعتماد عليه وفى نفس الوقت السعى دبلوماسيا لتحقيق الأمانى الوطنية (٧٤) . وقد لاقى حزب الدستور تأييدا كبيرا من مختلف طبقات الشعب ، وانتشرت آراء وأفكار الحزب فى مختلف انحاء البلاد ، وأصبح له فروع فى مختلف المدن التونسية . وبذلك أصبح الحزب قوة شعبية قوية ، وأصبحت الإدارة الاستعمارية فى البلاد تخشى خطره (٧٥) .

بدأ الحزب الدستورى بعد التأكد من التأييد الشعبى فى التحرك خارجيا فأرسل فى يونيو سنة ١٩٢٠ وفدا رسميا إلى فرنسا بقيادة أحمد الصافى سكرتير عام الحزب وكان الهدف من إرسال ذلك الوفد هو تقديم المطالب التونسية إلى الحكومة الفرنسية . واستطاع الوفد تقديم تلك المطالب ، ومقابلة رئيس مجلس النواب الفرنسى فى ٢١ يونيو ، والتباحث معه فيما يتعلق بالمطالب الوطنية التونسية (٧٦) . وفى هذه المقابلة حاول الوفد اقناع الحكومة الفرنسية بشرعية المطالب التونسية ، وأن منح التونسيين دستورا لا يتعارض مع بنود معاهدة الحماية المعقودة بين فرنسا وتونس (٧٧)

ازدادت الحركة الوطنية قوة وانتشرت فى البلاد . وأصبح الشعب التونسى لا يرى بديلا للدستور . وترتب على شدتها اضطرار الحكومة الفرنسية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ إلى تغيير المقيم العام الفرنسى فى تونس بعد أن أصبحت تهدد الوجود الفرنسى فى تونس . وكان لهذا التغيير أثره على حزب الدستور الذى تحرك من جديد ، وأرسل إلى باريس وفدا برئاسة الظاهر بن عامر ، وصلها فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ . وفى هذه المرة قابل الوفد التونسى عددا كبيرا من المسئولين الفرنسيين وخاصة رئيس مجلس الإدارة الفرنسى . ولم يكتف الوفد التونسى بذلك بل قابل فى ٢ يناير

سنة ١٩٢١ لوسيان سان Lucien Saint المقيم الفرنسى العام الجديد لتونس . وفى ذلك الاجتماع حاول الوفد مناقشة المطالب التونسية ، وقد رفض لوسيان المناقشة على أساس أنه لم يتسلم منصبه بعد (٧٨) .

أرسل حزب الدستور فى ٢١ يناير سنة ١٩٢١ وفدا لمقابلة المقيم العام الجديد بعد تسلمه العمل فى تونس . وفى تلك المقابلة وضح أحمد الصافى للمقيم العام أن وفد حزب الدستور هو الممثل الفعلى للشعب التونسى ، وأنه مفوض من قبله بالعمل للتوصل إلى تحقيق المطالب الوطنية التونسية . وقد ذكر الوفد للمقيم أن التونسيين لم يستطيعوا الاستفادة من أى تقدم حصل بالبلاد على يد الإدارة الفرنسية لعدم وجود منظمات نيابية وطنية تدافع عن الحقوق الوطنية للتونسيين . وعلى الرغم من عدم الاستفادة هذه فان الشعب التونسى رأى عدم عرقلة جهود فرنسا الحربية أثناء الحرب العالمية الأولى اعتقادا منهم بأن هذا العمل فى مصلحة تونس وشعوب العالم الحر ، بل وشاركوا مشاركة فعالة فى تلك الحرب حتى انتصر الحلفاء . وبانتهاء الحرب أصبح من حق التونسيين الحصول على حقوقهم الوطنية . ولم يكتف الوفد بذلك بل قدم للمقيم العام برنامجا مكونا من ثمان نقط لتحقيق الأمانى الوطنية التونسية (٧٩) .

حاول المقيم العام الفرنسى تفنيد المطالب التونسية ، وخاصة المتعلق منها بطلب منح التونسيين دستورا يسيرون حسب نصوصه على أساس أن الدستور بما يتضمنه من نظم سياسية واجتماعية وإدارية يتعارض مع نظام الحماية المفروض على تونس ، كما يتعارض مع الاتفاقيات المعقودة بين تونس وبين فرنسا ، كما اعترض بنفس الاعتراضات على المطلب الخاص بتكوين حكومة مسئولة فى البلاد (٨٠) . وحاول المقيم العام تطمين رجال الوفد من ناحية نوايا فرنسا الطيبة تجاه تونس ، وأن حكمها للبلاد يقوم على أساس المبادىء الثلاثة التى سبق ونادت بها الثورة الفرنسية من قبل وهى

الحرية والاخاء والمساواة ، وأنه على أساس تلك المبادىء سوف تعمل الإدارة الفرنسية على إشراك التونسيين فى شئون الحكم ، كما ستعمل الإدارة على مساواتهم فى الأجور مع نظرائهم من الأجانب ، والسماح لهم باستغلال أملاك الدولة والتوطن فيها ، والسماح بقدر كبير من الحرية للصحف بشرط عدم اساءة الصحف لهذا الحق . كما وعد بالاتصال بالحكومة الفرنسية لإلغاء الأحكام العرفية المفروضة على البلاد (٨١) .

استجاب المقيم العام الفرنسى للضغط التونسى ، وأعلن فى أبريل سنة ١٩٢٢ عن بعض الاصلاحات التى قرر القيام بها فى تونس . وقد تركزت هذه الاصلاحات فى إلغاء الأحكام العرفية ، وإنشاء وزارة للعدل ، وأطلق حرية الصحافة . ولم يرض الشعب التونسى عن هذه الاصلاحات لانها لم تكن تستجيب لمطالب الشعب الدنيا ، وانتهزت الصحافة التونسية الفرصة وقامت بحملة مركزة على سلطات الاحتلال الفرنسية . كما انتهز حزب الدستور هو الآخر الفرصة وقام بعقد الاجتماعات العامة وتحريض الشعب التونسى للمطالبة بحريته السياسية . وقد زاد من خطورة هذه الخطوة انضمام الباى لجانب الحركة الوطنية ، ومطالبة الإقامة الفرنسية بمنح الشعب التونسى المطالب التى تتفق مع أمانى الشعب التونسى (٨٢) .

رأت دار الإقامة والحكومة الفرنسية فى موقف الباى التونسى من الحركة الوطنية ما يهدد مصالحها فى تونس فقررت القضاء باسرع ما يمكن على هذه الحركة وهى فى مهدها . ورأت أن أحسن حل لذلك هو التفريق بين الباى والشعب (٨٣) . خاصة بعد أن فشل المقيم العام فى تحويل الباى عن عزمه . ولتنفيذ ذلك الهدف اتفق المقيم العام مع مندوب إحدى الصحف الفرنسية لتزوير بيان مزعوم للباى . وقد نفذ المندوب الصحفى الخطة ، وقابل الباى التونسى ، وبعد المقابلة بعث بتقرير لصحيفته زعم فيه أن الباى مستاء من الحركة الوطنية وغير راض عن القائمين بها ، وأعلن أنهم على

اتصال وثيق بالحركة الشيوعية . وما أن علم الباى بأمر المقال المزيف حتى دعى ممثلى الصحف الوطنية التونسية إلى إجتماع عاجل طلب منهم فيه نشر تكذيب رسمى لذلك المقال . ولم يكتف الباى بذلك بل أعلن لمندوبى الصحف أنه قرر التنازل عن العرش احتجاجا على سياسة الدس والوقيعة التى تسير عليها الإدارة الفرنسية ، وأن تراجعه عن موقفه مرتبط باجابة الحكومة الفرنسية للمطالب الوطنية (٨٤) . واتخذ الباى إجراءات أخرى للرد على التصرفات الفرنسية ، فأقال وزيره الأول ، ومدير تشريفاته من منصبيهما فى ٤ أبريل سنة ١٩٢٤ بسبب موقفهما المشكوك فيه من قضية المقال المزور . وقد انتهزت صحيفة الصواب الفرصة واصدرت فى نفس اليوم ملحقا نشرت فيه ذلك الخبر ، وأصبح هذا العمل يعرف باسم حادث ٤ أبريل (٨٥) .

انتشر خبر إقالة الباى لوزيره الأول ومدير تشريفاته فى انحاء البلاد فقامت الثورة واضرب السكان بما فيهم العاملون فى الإدارات الحكومية فى حركة سلبية تأييدا للباى . وخشيت الإدارة الفرنسية من اشتداد ساعد الحركة ، وقررت توجيه ضربة قاصمة للحركة الوطنية واجهاضها قبل أن يشتد عودها ، فأنزلت القوات المسلحة إلى الشوارع للتصدى للمتظاهرين (٨٦ ورأى حزب الدستور أهمية استغلال موقف الباى لمصلحة الحركة الوطنية فوجه المتظاهرين إلى حيث يقيم الباى ، وأعلنوا تأييدهم له فى موقفه . وأزاء هذا السيل الجارف من الشعب التونسى الذى زحف إلى قصر الباى أعلن الباى مرة أخرى تأييده للحركة وعدم تراجعه . ولم يكتف الباى بذلك بل تبنى مطالب الأمة ، وقدم للمقيم العام الفرنسى برنامجا من ثمانى عشرة نقطة من بينها منح البلاد دستورا تسير شئون الحكم بمقتضاه ، وأن يكون للبلاد علما خاصا غير العلم الفرنسى (٨٧) .

انتهز الشعب التونسى فرصة إعلان ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية

عزمه على زيارة تونس فأعلن الاضراب العام ، ومقاطعة رئيس الجمهورية ، وعدم الاحتفال به عند حضوره . ورأت الحكومة الفرنسية فى هذا العمل ضربة مهينة لرئيس الجمهورية الفرنسية ، وأن الكرامة الفرنسية تتطلب منعه بكافة الطرق ، فاتجهت اتجاهين ، الأول منهما هو إتجاه الترغيب فأرسل بوانكاريه رئيس مجلس الوزراء برقية إلى الباى التونسى أعلن فيها موافقته على تنفيذ المطالب الوطنية التونسية بشرط استقبال الشعب التونسى لرئيس الجمهورية الفرنسية أحسن استقبال (٨٨) ، والاتجاه الثانى هو إتباع سياسة الارهاب . وعلى أساس هذه السياسة حاصرت قوات فرنسية كبيرة قصر الباى ، وأجبر المقيم الفرنسى العام الباى على نفى رغبته فى التنازل عن العرش . واضطر الباى إلى مطالبة اللجنة التنفيذية لحزب الدستور باذاعة بيان إلى الشعب التونسى طلبت فيه استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية أحسن استقبال على إعتبار أنه ضيف الباى . واستجاب الشعب التونسى لطلب الحزب ، واستقبل الرئيس الفرنسى بالحفاوة والتكريم فى كل مكان حل به (٨٩) .

تناست الحكومة الفرنسية وعودها للباى والشعب التونسى بمجرد إنتهاء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للبلاد ، فأعلن رئيس الجمهورية أن تونس جزء لا يتجزأ من الأراضى الفرنسية وبالتالى فلا محل لتنفيذ المطالب الوطنية التونسية . أما رئيس مجلس الوزراء الفرنسى فقد قدم للباى مشروعا إصلاحيا طلب منه التوقيع عليه ، ولكن الباى رفض التوقيع عليه لما فيه من مساس بشخصه ، وإعتداء على كرامة البلاد (٩٠) . كما طلب المقيم العام من الباى الامتناع عن استقبال المشتغلين بالحركة الوطنية ، واستخدام القوة فى تفريق المتظاهرين الذين يصلون إلى قصره ، ونفى قادة الحركة الوطنية إلى خارج البلاد . وقد رفض الباى الاستجابة لتلك الطلبات . وإزاء ذلك الرفض عمد المقيم العام إلى تعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة (٩١) . وحاول المقيم العام تهدئة الرأى العام التونسى فاستصدر من

الباى فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٢ ثمانية مراسيم خاصة بانشاء المجلس الكبير ومجالس العمال ، ومجالس الاقاليم ، ومديرية عامة للداخلية ، وإدارة جديدة للقضاء ، ولجنة تحكيم ، والقسم الفرنسى فى المجلس الكبير ، وإلغاء منصب السكرتير العام (٩٢) .

كانت الاصلاحات التى أجراها المقيم العام عبارة عن إصلاحات إدارية أكثر منها تشريعية ، وكانت فى أساسها تهدف إلى خدمة المستوطنين الفرنسيين . وقد ترتب على هذه المراسيم إحداث تفرقة بين قادة الحركة الوطنية فقد اعتبرها زعماء حزب الإصلاح الذى كان يضم حسين قلاتى ومصطفى صفر خطوة مبدئية نحو قيام الإدارة الفرنسية بحركة إصلاحية فى تونس ، وسوف تؤدى فى النهاية إلى مشاركة التونسيين فى شئون الحكم . أما حزب الدستور فقد اعتبرها تافهة قليلة القيمة ، ورفضوا الموافقة عليها وقاطعوا الانتخابات التى تلت تلك المراسيم ، وأعلنوا معارضتهم لتلك الإصلاحات لأنها لا تفى بمطالب الشعب التونسى (٩٣) . كما احدثت تلك الإصلاحات شقاقا بين الحزب الدستورى والباى لموافقته على إصدار تلك المراسيم ، واضطر الثعالبى إلى الرحيل عن البلاد خوفا من انتقام الباى (٩٤) .

أدت سياسة المقيم العام إلى حدوث شقاق بين الدستوريين وتبادل التهم فيما بينهم . وكان لهذا أثره على الحركة الوطنية ، وأصابها بالانحلال حتى أنها لم تقم بأى دور مهم فى الفترة التالية . واستطاعت الإدارة الفرنسية نتيجة ذلك الانشقاق التحكم فى البلاد فترة طويلة ، واعتمدت فى سياستها الجديدة على بعض التونسيين الذين قبلوا التعاون معها .

استغلت الإدارة الفرنسية الشقاق الذى حدث بين الوطنيين وعملت على محو الشخصية التونسية عن طريق تسهيل حصول التونسيين على الجنسية الفرنسية وتكميم الصحافة الوطنية (٩٥) . وعلى أساس ذلك الإتجاه أصدرت

فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ قانونا أصبح نافذ المفعول فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ أصبح بموجبه من حق المقيم منح الجنسية الفرنسية لمن يطلبها من التونسيين . وقد حاول الشعب التونسى منع التونسيين من التجنس بالجنسية الفرنسية عن طريق إعتبار من يتجنس بها كافرا وخارجا عن الدين الإسلامى (٩٦) .

تحرك الحزب الدستورى مرة أخرى فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ بعد تأليف الوزارة الائتلافية الفرنسية برئاسة هيريو Herriot فى أول يونيو سنة ١٩٢٤ . وقد كان الحزب الدستورى يعتقد أن الحكومة الجديدة سوف تولى المطالب التونسية عنايتها ، ولذلك أرسل أحمد الصافى فى نوفمبر إلى باريس يحمل مذكرة انتقد فيها الحزب الإصلاحات التى نفذها المقيم العام الفرنسى فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٢ . وفى نفس الوقت تقريبا قدم الوطنيون فى المجلس الكبير مذكرة اقترحوا فيها برنامجا إصلاحيا للنظام السياسى والإدارى فى تونس فى ظل الحماية الفرنسية مع اقتراح تطوير الإصلاحات السابق تنفيذها . وعلى الرغم من استجابة هريو للضغط التونسى وارساله لجنة لتقصى الحقائق فى تونس إلا أن الاقتراحات التى اقترحتها اللجنة لم تكن اقتراحات جوهرية بل كانت عبارة عن بعض التحسينات للنظام الإدارى (٩٧)

كان تأسيس الحزب الدستورى خطوة إلى الأمام فى السياسة الوطنية التونسية فى الفترة الثانية من فترات الكفاح الوطنى التونسى ، فقد جمع بين أعضائه التونسيين العائدين من فرنسا والذين تلقوا علومهم بها . وكانت سياسة الحزب فى الفترة الأولى تقوم على أساس مطالبة الإدارة الفرنسية بالطرق السلبية منح التونسيين حقوقهم الدستورية على أن يتم ذلك داخل نظام الحماية ، وأن يتم تدريجيا منح التونسيين هذه الحقوق إلى أن يستطيعوا الوقوف على أقدامهم . وعلى أساس تلك الفكرة اقتصرت جهود الحزب فى مبدأ الأمر على المطالبة بمنح التونسيين دستورا يترتب عليه إنشاء مجلس

نيابى يمثل فيه التونسيون والفرنسيون على قدم المساواة وإطلاق الحريات العامة والمساواة بين التونسيين والفرنسيين فى الحقوق والواجبات .

تتميز هذه الفترة من فترات الكفاح التونسى بالقصور ، ويرجع هذا القصور إلى طبيعة تكوين الحزب الذى كان يتكون فى البداية من النخبة المثقفة دون بقية أفراد الشعب التونسى وعلى الرغم من أن الحزب كان فى استطاعته تكتيل وتحريك الجماهير التونسية إلا أنه لم يكن تنظيما جماهيريا عاما. فقد ركز زعماؤه جهودهم لضم فئة المثقفين فقط ، ولم يحاولوا ضم الفئات الجماهيرية الأخرى إلى عضويته . ليس هذا فقط بل إن إدارات الحزب هى الأخرى سواء فى المدن أو القرى تركزت فى أيدى العائلات التونسية الكبيرة وقد ترتب على هذا الوضع تجمد حركة الحزب بعد تنكيل المقيم العام الفرنسى بزعمائه من المشايخ والأعيان والتجار . وكانت الحركة الوطنية فى هذه الفترة من فترات الكفاح الوطنى تحتاج إلى أساليب وأفكار جديدة بدلا من الاكتفاء بتقديم العرائض المحتوية على المطالب الوطنية ، كما كانت فى حاجة ماسة إلى الحصول على تأييد ومساعدة الطبقة العمالية التونسية التى بدأت فى الظهور فى تلك الفترة .

انقسام الحزب الدستورى :-

رأى الحزب الدستورى استغلال المثقفين العائدين من فرنسا لمصلحة الحركة الوطنية التونسية . وجريا على هذه السياسة أصبح الشاذلى خير الله عضوا فى اللجنة التنفيذية فى الحزب وسكرتيرا لتحرير المقالات الفرنسية فى صحيفة الحزب وما أن أغلقت الإدارة الفرنسية تلك الصحيفة حتى أسس الشاذلى صحيفة أخرى فى سنة ١٩٢٧ هى صحيفة العمل التونسى . واستطاعت هذه الصحيفة على الرغم من أنها لم تكن لسان الحزب إلا أنها استطاعت ضم عدد كبير من الشباب التونسى المثقف . وخشيت الإدارة الفرنسية من ازدياد نفوذ الصحيفة على الجماهير التونسية فعطلتها فى سنة

١٩٢٩ (٩٨) . ولم يحل اغلاقها دون التحرك الوطنى فانشأ الشاذلى صحيفة أخرى هى صحيفة صوت التونسى وكان الحبيب بورقيبة من بين محرريها (٩٩

حاول الشاذلى خير الله القيام بعمل منفرد فاتصل بالمقيم العام الفرنسى وترتب على عدم إخباره لزملائه بتلك التحركات حدوث خلاف بينه وبين زملائه فى الصحيفة . وأدى هذا الخلاف فى ٢ مايو سنة ١٩٣١ إلى حدوث انشقاق بين صفوف الحزب الدستورى الذى انقسم إلى قسمين أحدهما بزعامة الحبيب بورقيبة والآخر بزعامة الشاذلى خير الله (١٠٠) . ولم يكن هذا هو السبب الأساسى للخلاف بين الجانبين بل كان هناك سبب آخر هو الاختلاف الطبقى فقد كان بورقيبة يرى أن اللجنة التنفيذية للحزب تنتمى إلى طبقة الأعيان الذين يرون فى ممارسة السياسة نوعا من الكماليات التى لابد وأن يمارسها الأعيان والوجهاء . وكان بورقيبة يرى فى هذه المرحلة من مراحل التحرك الوطنى ضرورة الاتصال بالطبقات الشعبية التونسية ، وتوحيد جهودها حول أهداف وطنية محددة ، وتفضيل العمل الايجابى على العمل الخطابى لصالح الحركة الوطنية (١٠١) .

رأى الحزب الدستورى أن الظروف التى تمر بها البلاد تتطلب توحيد الجهود وإعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ، ووضع برامج وخطط جديدة للسير على مقتضاها ، والانتفاع بالمواهب التونسية الشابة . وللوصول إلى ذلك الهدف دعت اللجنة التنفيذية إلى عقد مؤتمر للحزب فى ١٢ و ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ . وفى ذلك المؤتمر (مؤتمر الجبل) تقرر ضم هيئة تحرير صحيفة العمل التونسى إلى اللجنة التنفيذية . وصدر ميثاق وطنى أعلن فشل سياسة التفاهم مع فرنسا التى كان يسير عليها الحزب من قبل ، وضرورة سعى الحزب سعيا جادا لتحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ لها شخصيتها ويحقق سيادتها . وقد ترتب على ضم هيئة تحرير صحيفة العمل التونسى

حدوث نشاط كبير فى صفوف الحزب وأصبح واضح الاتجاه نحو مقاومة الاستعمار مقاومة فعالة (١٠٢) .

ويعتبر تاريخ انعقاد مؤتمر الجبل نقطة تحول فى تاريخ الحزب الحر الدستورى ، وفى تاريخ الحركة الوطنية التونسية . فقد بدأ الحزب فى النشاط من جديد بعد أن كان قد ضعفت حركته . واجتمع التونسيون حول سياسة موحدة . وانعكس ذلك النشاط على الشعب الذى استعاد عزمه وتصميمه، وقرر الوقوف وقفة صلبة فى وجه المستعمر ومقاومة تصرفاته . وظهر ذلك جليا فى وقوف الوطنيين فى وجه حركة التجنس الفرنسية .

انعكس أثر قرارات مؤتمر الجبل على الإدارة الاستعمارية فى تونس فاتخذت ثلاثة قرارات : الأول منها تخصيص مقابر لدفن المسلمين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية . وكان لهذا القرار أثره على الشعب التونسى الذى رأى فيه إنتصارا له فقرر اتخاذ إجراءات أخرى ، فأعلن عن مقاطعة الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية ، وعدم التزاوج معهم ، وحرمانهم من دخول المساجد . وقد ترتب على تلك السياسة تقليل عدد التونسيين الذين حاولوا التجنس بالجنسية الفرنسية خوفا من المقاطعة الشعبية (١٠٣) . وكان القرار الثانى يتعلق بالصحف الوطنية فأمرت الإدارة الفرنسية بتعطيل صحف العمل التونسى فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ وصوت التونسى وصوت الشعب . والصحيفتان الأخيرتان كانتا تصدران باللغة الفرنسية (١٠٤) . أما القرار الثالث فكان متعلقا بحل جميع الهيئات السياسية التونسية وكان الحزب الحر الدستورى هو المقصود بهذا الإجراء (١٠٥) .

كانت الإجراءات السابقة التى اتخذها مانسيرون المقيم العام الفرنسى على درجة كبيرة من العنف ، واعتبرتها الحكومة الفرنسية أنها تضع الكثير من العقبات أمام الحكم الفرنسى فى تونس ، وضارة بالمصالح الفرنسية . ولذلك رأت أن الضرورة تتطلب سحب مانسيرون ، وتعيين مقيم عام جديد هو بيرتون . وكان هدف فرنسا من ذلك التغيير هو إيهام الشعب التونسى أن فرنسا فى سبيل انتهاج سياسة جديدة تجاهه ، وأن فترة جديدة من التعاون والتفاهم سوف تبدأ بين الجانبين (١٠٦) .

وصل بيرتون إلى تونس فى ٢١ يوليو سنة ١٩٣٣ . وكانت سياسته تسير فى ثلاثة اتجاهات ، هى اللين والشدة والمكر . وقرر العمل على التفريق بين أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى . فقرب إليه القدامى منهم ، وبذل لهم الوعود ، وأخذ فى تحريضهم على الشباب من أعضاء اللجنة . ولفت نظرهم إلى تطرف لهجة صحيفتى صوت التونسى والعمل التونسى . وطلب منهم العمل على تخفيف تلك اللهجة للمصلحة الوطنية . وحاول هؤلاء الأعضاء مجاراة المقيم العام فتبرأوا من تلك المقالات . وجريا على هذه السياسة سمح لأعضاء الحزب الحر الدستورى بالاجتماع فى المؤتمر الذى انعقد فى ٢ مارس سنة ١٩٣٤ فى قصر هلال عيسى أن يؤدى ذلك الاجتماع إلى حدوث انشقاق كبير بين رجال الحزب ، يؤدى إلى تفرق الحركة الوطنية . ولما لم تؤد هذه السياسة إلى النتيجة التى كان يرجوها وهو إضعاف الحركة الوطنية اتجه إلى سياسة الشدة (١٠٧) .

الحزب الحر الدستورى الجديد :—

أدت الاختلافات الموجودة بين قدامى أعضاء الحزب الحر الدستورى والجدد منهم فيما يتعلق بالثقافة والسن وطريقة العمل إلى ظهور التباين فى الرأى بين قادة الحزب ، وأدى هذا الاختلاف إلى انضمام جماعة العمل إلى اللجنة أثناء انعقاد مؤتمر الجبل . وكان لهذا الانضمام أثره على ازدياد شقة الخلاف بين أعضاء الحزب . وحاول أعضاء جماعة العمل تحويل الحزب إلى منظمة وطنية تستطيع عن طريق نشاطها إجبار السلطات الفرنسية على احترام إرادة الشعب التونسى والاستجابة إلى مطالبه ، ومنحه حقوقه الدستورية الشرعية ، وحقه فى تقرير المصير . وقد ترتب على تلك الفكرة ومحاولة تنفيذها حدوث خلاف شديد بين جناحى الحزب . وكان هذا الخلاف يتطلب حلا تستطيع بموجبه الحركة الوطنية السير فى طريقها دون معوقات (١٠٨) .

كان للصدام الدموى الذى حدث فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ بين الوطنيين والإدارة الفرنسية فى مدينة المونستير بسبب محاولة الإدارة الفرنسية دفن احد المتجنسين بالجنسية الفرنسية فى مقابر المسلمين أثره على

أتساع هوة الخلاف بين أعضاء الحزب الحر الدستورى ، فقد التجأ وفد من سكان المدينة إلى الحبيب بورقيبة ، واشركوه معهم فى الزحف إلى قصر الباى للاحتجاج على ذلك الإجراء (١٠٩) . ولم يعجب هذا التصرف من جانب بورقيبة اللجنة التنفيذية للحزب فوبخته لإشتراكه فى تلك المظاهرة بدون الحصول على موافقة الحزب (١١٠) . وكان رد بورقيبة على ذلك التوبيخ هو تقديم استقالته من اللجنة التنفيذية فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ . وفى هذه الاستقالة أعلن أن سياسته لا تتفق مع سياسة بعض أعضاء الحزب الذين يفضلون الركون إلى الراحة على العمل الوطنى الجدى ، وينقسمون فى مناقشات عقيمة تؤدى فى النهاية إلى فقد الشعب لحماسه الوطنى . ولم يكتف بورقيبة بذلك بل أعلن أنه سوف يعمل على تحقيق أهدافه بوسائله الخاصة (١١١) . وقد زاد من حدة الخلاف اجتماع بيرتون المقيم العام الفرنسى باعضاء اللجنة التنفيذية للحزب فى سنة ١٩٣٣ ، ولفت نظر الأعضاء إلى تطرف المقالات التى تنشر فى صحيفتى صوت التونسى والعمل التونسى ، وأثر ذلك التطرف إلى العلاقات التونسية الفرنسية ، والمطالبة بالعمل على تخفيف تلك اللهجة . وفى ذلك الاجتماع تبرأ أعضاء اللجنة من اشتراكهم فى كتابة تلك المقالات . وترتب على ذيوع اخبار لك الحادثة بدأ خلاف جديد بين أعضاء اللجنة التنفيذية . وللقضاء على ذلك الخلاف ظهرت فكرة عقد مؤتمر غير عادى للحزب فى قصر هلال (١١٢) .

وجه الحبيب بورقيبة الدعوة إلى جميع شعب الحزب للاجتماع فى قصر هلال فى أوائل مارس سنة ١٩٣٤ . وفى الوقت الذى استجاب فيه أغلب أعضاء الحزب لعقد ذلك الاجتماع رفض قدامى أعضاء الحزب لإشتراك فى المؤتمر (١١٣) . وانعقد المؤتمر فى الثانى من مارس . وفى ذلك المؤتمر عرض على نطاق البحث أسباب الخلاف بين الجدد والقدامى من أعضاء اللجنة التنفيذية . وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات من بينها قرار بعدم صلاحية اللجنة التنفيذية للحزب ، وإعتبارها منحلة ، وطرد أعضائها من الحزب ، وإعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة (١١٤) . ويعتبر مؤتمر قصر هلال نقطة تحول فى العمل الوطنى التونسى ، فقد تولى الشباب قيادة الحركة الوطنية ، وقرر التحرك فى المدن والقرى . وبذلك انتقلت

الحركة الوطنية من مرحلة تقديم الشكاوى والالتماسات والقيام بالمظاهرات إلى مرحلة الاشتراك الفعلى فى توجيه الأحداث ، واشتراك جميع أفراد الشعب فى العمل الوطنى .

بدأ الحزب الحر الدستورى الجديد نشاطه بعد إنتهاء مؤتمر قصر هلال مباشرة عن طريق الاتصال بالجماهير ، وتنبيهها إلى حقيقة الوضع والخطر المحدق بالبلاد نتيجة السياسة الاستعمارية التى انتهجتها الإدارة الفرنسية للبلاد . وكان الهدف من هذا التحرك هو تنظيم قوى الشعب . وقد وضع الحزب أمام عينيه ضعف الامكانيات الشعبية للوقوف أمام القوى الاستعمارية فاتجه فى مبدأ الأمر إلى المطالبة بتنفيذ جوهر معاهدة الحماية وإشراك التونسيين فى شئون الحكم ، ومنحهم الحق فى تقرير مصيرهم ، على أن يتم ذلك بالتعاون مع الإدارة الفرنسية ضمانا للمصالح الفرنسية . وقد أدى هذا التفسير فى سياسة الحزب إلى التفاف أعداد كبيرة من الشعب التونسى حول حزب الدستور الجديد وتأييده (١١٥) .

كان بيرتون يعتقد أن حدوث الانشقاق داخل صفوف حزب الدستور سيؤدى إلى إضعاف الحركة الوطنية ، لذلك غض النظر عن إجتماع الحزب فى قصر هلال ، ولكن ما أن أسفر ذلك الاجتماع عن تكوين حزب جديد وأفكار جديدة حتى خشى من أثر ذلك على بعث واشتداد الحركة القومية فى البلاد وخطر ذلك على الوجود الفرنسى ، ولذلك قرر الالتجاء إلى القوة للقضاء على الحركة الجديدة قبل أن يشتد ساعدها (١١٦) . فاعتقل فى الثالث من سبتمبر سنة ١٩٣٤ الحبيب بورقيبة وثمانية من قادة الحزب الدستورى الجديد بحجة إثارتهم الشغب والاضطراب ضد الإدارة الفرنسية ؛ كما أمر بتعطيل صحيفة العمل (١١٧) .

كان لاعتقال قادة الحزب الدستورى الجديد أثار خطيرة على الحركة الوطنية ، ويعتبر مرحلة تحول من مرحلة السلبية والاكتفاء بكتابة المقالات التى تشهر بالإدارة الاستعمارية وإظهار مساوئها ، وإصلاح الأوضاع الداخلية فى البلاد ، إلى مرحلة ايجابية ، وبداية صراع فعلى بين الوطنيين التونسيين والإدارة الفرنسية . وقامت المظاهرات فى مدن تونس والمرسى

والموناستير فى الثالث من سبتمبر وقابلت الإدارة الاستعمارية تلك المظاهرات باطلاق الرصاص على المتظاهرين مما ترتب عليه إصابة الكثير من المتظاهرين (١١٨) .

وازاء هذا الرد الدموى من قبل الإدارة الفرنسية اسرع الحزب الدستورى الجديد بتشكيل قيادة جديدة برئاسة الطاهر صفر بدلا من القيادة التى اعتقلتها الإدارة الفرنسية . وأصدر الحزب فى التاسع والعشرين من سبتمبر بيانا أذاعه على الشعب التونسى تحت عنوان « الشعب التونسى يقاوم القمع » . وفى ذلك البيان أعلن الحزب أن الشعب التونسى قد وقف متحداً للافصاح عن إرادته ورغبته أمام القمع والاضطهاد . وطالب البيان الإدارة الفرنسية الرجوع عن سياسة القمع والاضطهاد الموجهة ضد الشعب التونسى ، وإنشاء حكومة تونسية برلمانية ، ومنح الحرية للصحافة للتعبير عن مشاعر الوطنيين (١١٩) . وتلى ذلك البيان بيان آخر صدر فى الخامس والعشرين من ديسمبر هاجم الإدارة الفرنسية لسياستها الأرهابية ، وموقفها المتعنت من الحركة القومية ، ونفيها للزعماء التونسيين ، وتعطيل صحيفة العمل ، وإصدارها قرارات إستثنائية الهدف منها الضغط على الشعب والقضاء على الحريات الشخصية (١٢٠) .

لم تتوقف المظاهرات فى تونس ، وانتشرت فى جميع البلاد التونسية ، فقبضت الإدارة الفرنسية فى ٣ يناير سنة ١٩٣٥ على أعضاء المكتب السياسى للحزب الدستورى الجديد وكانت تهدف من وراء ذلك العمل الضغط على الحركة الوطنية ، ولكن الحزب لم يتراجع عن سياسته ، وكون مكتبا سياسيا جديدا برئاسة الشاذلى خير الله وعقد المكتب الجديد اجتماعا فى الثامن والعشرين من مارس الهدف منه تنظيم حركة المظاهرات وكيفية الاتصال برؤساء شعب الحزب ، وضمان نجاح الحركة حتى تفهم الإدارة الفرنسية ما قد يؤدى إليه التضامن الشعبى (١٢١) . ولم يكن مصير المكتب السياسى الجديد بأحسن من مصير سابقيه . فتعقبت الإدارة الفرنسية اعضاءه وطاردتهم . وترتب على هذا اتجاه الحركة الوطنية إلى السرية حتى تضمن إستمرارها .

أدى عدم نجاح سياسة القمع والاضطهاد التى اتبعها برتون إلى إقناع

الحكومة الفرنسية بعدم جدوى تلك السياسة وضرورة تغييرها وكان تغيير هذه السياسة يتطلب تغيير شخص المنفذ لها ، ولذلك عمدت الحكومة الفرنسية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٦ إلى نقل بيرتون إلى الرباط وعينت ارمان جيلو Arman Guillon مقيما عاما فى تونس . وبدأ المقيم العام الجديد فى تنفيذ السياسة الجديدة فى ٢٣ مايو فأطلق سراح قادة الحزب الدستورى المعتقلين . ويعتبر هذا العمل والتحول فى السياسة الفرنسية انتصارا كبيرا للحزب الدستورى ولسياسته . وترتب عليها زيادة التفاف الشعب التونسى حوله . وانتشار الوعى القومى بين الشعب ، كما استطاع الحزب فى هذه المرحلة استكمال صفوفه وتنظيماته فى جميع المراكز التونسية (١٢٢) .

كان من رأى الحزب الدستورى الجديد أن يحاول فى هذه الفترة الوصول إلى حقوق الشعب التونسى عن طريق قيام حوار بين تونس وفرنسا . وقد وجد الحزب أن الفرصة مهيئة لذلك التحول بعد تولى الجبهة الشعبية بقيادة ليون بلوم Leon Blum حكم فرنسا . وكانت سياسة الأحزاب اليسارية فى فرنسا تقوم على مناصرة الشعوب الخاضعة للاستعمار الفرنسى ومنحها بعض الحقوق (١٢٣) . وقد انتهز الحزب تلك الفرصة فعقد فى ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ دورة استثنائية لمجلسه القومى ناقش فيها الأسس والأساليب التى سوف يتبعها الحزب للحصول على المطالب الوطنية . وفى نهاية ذلك الاجتماع أصدر الحزب بيانا بالحد الأدنى للمطالب الوطنية التى سوف تتخذ كأساس لبدء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية (١٢٤) . وكانت خاصة بالنواحى الدستورية والإدارة والقضائية والاقتصادية (١٢٥) . وكان هدف الحزب فى هذه المرحلة هو حل القضية التونسية مرحليا تحت ظل الحماية الفرنسية ، ثم الوصول بعد ذلك إلى الاستقلال التام .

بدأ الحزب فى تنفيذ سياسة حل القضية التونسية مرحليا فأرسل الحبيب بورقيبة إلى فرنسا لشرح القضية التونسية ، وتقديم مقترحات الحزب الجديدة ، ومحاولة إقناع الحكومة الفرنسية بالغاء القوانين الاستثنائية التى طبقتها فى تونس فى فترة وجود بيروتون المقيم العام الفرنسى السابق (١٢٦) . وكان الحبيب بورقيبة فى هذه المرحلة من مراحل الجهاد الوطنى مقتنعا أشد

الاقتناع بأن سياسة التفاوض هى أحسن السياسات ، وسوف تؤدى فى النهاية إلى توصيل وجهة النظر التونسية إلى الشعب الفرنسى ، وإلى حصول تونس فى النهاية على مطالبها الوطنية . أما إذا لم تؤد إلى النتيجة المرجوة فأنها سوف تظهر التونسيين بمظهر الذين حاولوا جهدهم تجنب استخدام العنف والوقوع فى الأزمات . كما أن السياسة سوف تؤدى فى النهاية إلى انضمام أنصار جدد إليه .

كان الجو فى فرنسا مهيئا لإتباع السياسة الجديدة فاستقبل بيير فينو P. Vienot وكيل وزارة الخارجية الفرنسية المساعد بورقيبة فى ١٤ يوليو سنة ١٩٣٦ (١٢٧) . وفى ذلك الاجتماع عرض بورقيبة القضية والمطالب التونسية ، وتبين من المناقشة رغبة فينو فى العمل على حل القضية التونسية وعلى أساس ذلك الاعتقاد سلم بورقيبة فى ٢٨ أغسطس لفينو مذكرة لخص فيها ما دار بينهما من حديث ، والسياسة الفرنسية فى تونس منذ إعلان الحماية الفرنسية عليها . وتعرض لسياسة التجنيس الفرنسية فى تونس ، وغيرها من السياسات وما أدت إليه من نتائج سيئة . وفى نهاية المذكرة أعلن بورقيبة أن البلدين تخوضان تجربة جديدة تحتاج إلى تعاون وحسن نية الطرفين حتى يمكن أن تثمر النتيجة المرجوة (١٢٨) .

اختلف أثر المقابلة التى تمت بين بورقيبة وفينو على التونسيين والمستوطنين فقد اعتبر التونسيون ذلك الاجتماع بادية خير فعملوا على استغلالها ، وذلك ما أن عاد بورقيبة إلى تونس حتى بدأت فى ١٢ سبتمبر اجتماعات الحزب لمناقشة سياسة التفاوض والتفاهم مع فرنسا حتى يمكن الحصول على المطالب الوطنية . ووافق الحزب على تلك السياسة ، واعتبرها بارقة أمل جديد يمكن أن يستفيد منها الشعب التونسى . وقد اختلف رد الفعل عند المستوطنين الفرنسيين فى تونس ، فقد ابدوا معارضة شديدة لها ، وأعلنوا رفضهم لأى تعديل للأوضاع القائمة فى تونس ، وبدءوا حملة سياسية فى باريس الهدف منها وقف أى محاولة لإصلاح الأمور فى تونس . وقد حاول ارمان جيلو المقيم العام الفرنسى فى تونس تهدئة المستوطنين ، فأعلن فى أول أكتوبر أن الحماية الفرنسية على تونس تقوم على أساس الاتفاق بين الحكومة الفرنسية والباى التونسى ، ولذلك فان الحكومة الفرنسية لن تقوم بالغائها . وعلى الرغم من ذلك التصريح فان المستوطنين لم يهدأوا رغبة منهم فى أن

يكون فى تونس عنصران أحدهما متميز عن الآخر وهو العنصر الفرنسى ، وآخر محتقر وهو العنصر التونسى (١٢٩) . وأزاء شدة معارضة المستوطنين اضطر فبانو إلى التراجع عن اتفاقه مع بورقيبة ، وأعلن أن الحماية الفرنسية على تونس لها صفة الدوام ، وأن فرنسا لا تقبل مشاركتها فى الحكم ، ويجب أن تقوم العلاقة بينها وبين تونس على أساس التعاون الدائم بين الجانبين (١٣٠)

لم يؤد تصريح فبانو إلى تهدئة المستوطنين الفرنسيين ، فعلى الرغم من أن ذلك التصريح قد أعلن أن نظام الحماية الفرنسية فى تونس نظام دائم إلا أن اشتمال التصريح على فقرة نصت على ضرورة قيام تعاون فرنسى تونسى فى شئون الحكم لم تعجب المستوطنين الذين أصبحوا يخشون أن يؤدى تنفيذ تلك السياسة إلى استيلاء التونسيين إلى شئون الحكم ، فبدءوا فى مهاجمة المقيم العام عن طريق الصحف ، واتهموه بالتقصير . وبدؤا فى استفزاز التونسيين لدفعهم إلى القيام بالاضطرابات . كما بدأ الموظفون الفرنسيون فى إثارة القلاقل وتعمدوا الوقوع فى الأخطاء تجسيدا لما سوف تصير إليه الأمور لو تم تنفيذ السياسة الجديدة (١٣١) . ولم يكتف المستوطنون بذلك بل عمدوا إلى تهديد المقيم العام الفرنسى ، واتهموا مستشاريه بالجهل ، وطالبوا بعدم تنفيذ سياسة فرنسية تهدف إلى خدمة مصالح التونسيين لأنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة التطور والرقى . وقد أتهم المستوطنون المقيم العام بانتهاجه سياسة مضادة للمصالح الفرنسية فى تونس . وطالبوا بوقف الحملات الصحفية التونسية الرامية إلى تحريض العمال التونسيين على الاضراب عن العمل فى المنشآت الفرنسية ، وإلا اضطر المستوطنون إلى استخدام القوة والعنف لحماية مصالحهم (١٣٢) .

تصدى حزب الدستور الجديد لتراجع وزير الخارجية الفرنسية المساعد فنشر بورقيبة فى الثالث والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٣٦ مقالا أكد فيه أن الشعب التونسى يهدف من تحركه الحصول على الاستقلال ، وأن الوصول إلى ذلك الهدف لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون المشترك بين التونسيين والفرنسيين لتطوير وترقية الشعب التونسى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبين أن وصول التونسيين إلى ذلك الهدف سوف يتم دون أن توقفه أية عراقيل سواء رفض الفرنسيون أم كرهوا (١٣٣) . وفى ذلك المقال حاول

بورقيبة تهدئة المستوطنين ، وطالب بتعاون فرنسى تونسى فى جميع المجالات دون تمييز بين الجانبين . وأعلن أن الشعب التونسى سوف يعمل بالاتفاق مع فرنسا على إقامة نظام جديد فى البلاد بالطرق السلمية ، وإلا اضطر فى النهاية إلى الاتجاه إلى حلول أخرى للوصول إلى غايته (١٣٤) .

رأى الحزب ضرورة تكتيل التونسيين وتبصيرهم بسياسة التسويف التى يتبعها المستعمرون فعقد فى أواخر يناير سنة ١٩٣٧ إجتماعا حضره الآلاف من التونسيين . وفى ذلك الإجتماع تكلم بورقيبة عن السياسة التى تتبعها الإدارة الفرنسية ازاء الشعب التونسى من حيث فرض الضرائب الباهظة على التونسيين ، والتمييز بينهم وبين المستوطنين . وبين أن الهدف من تلك السياسة هو إفقار الشعب وإبقائه فى حالة تأخر دائم حتى لا يطالب باستقلاله (١٣٥) . وبانتهاء الاجتماع أصدر الحزب بيانا احتج فيه على الحملة الصحفية التى قام بها المستوطنون فى كل من تونس وباريس والتى كانت تهدف إلى خلق جو من التوتر والاضطراب ، وتحميل حزب الدستور مسئولية بعض الحوادث التى قام بها بعض أفراد الشعب التونسى نتيجة الضغط عليه وتعرضه للمجاعة بسبب تحمله الكثير من الضرائب ، وأعلن الحزب أن الهدف من ذلك هو خلق جو من العداء بين التونسيين والمستوطنين ، وبالتالى تشبث المستوطنين بامتيازاتهم ، والقضاء على سياسة التفاهم التى بدأت بين فرنسا وتونس . ولم يكتف الحزب بذلك بل أعلن عن أسفه الشديد لتردد الحكومة الفرنسية فى تطبيق سياسة الحوار التى سبق وتم الاتفاق عليها وأعلن استعداد الحزب للدفاع عن كيانه (١٣٦) .

كانت الخطوة التالية لحزب الدستور هى ارسال الحبيب بورقيبة إلى باريس مرة أخرى لتنوير الشعب الفرنسى والحكومة الفرنسية بحقيقة الوضع فى تونس ، وبيان الهدف من الحملة التى يشنها المستوطنون ، ومطالبة فيانو بالإسراع بالتوجه إلى تونس لدراسة الموقف على الطبيعة ، وارسال لجنة لتقصى الحقائق . وبذلك يكون الحزب قد اتخذ سياسة جديدة هى نقل التحرك الوطنى من تونس إلى فرنسا ، وتوصيل الحقائق إلى الرأى العام الفرنسى بهدف الضغط على الحكومة الفرنسية وإجبارها على ترك سياسة التسويف التى اتبعتها استجابة لرغبة المستوطنين (١٣٧) .

خشى فبانو من استقبال بورقيبة نتيجة للضغوط التى يتعرض لها من المستوطنين ، فطلب من بورقيبة تقديم تقرير عن الحالة الاقتصادية والسياسية فى تونس فى الفترة التى تولت فيها الجبهة الشعبية الحكم فى فرنسا . واستجاب بورقيبة لذلك الطلب ، وقدم تقريره فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٧ . وفى ذلك التقرير حلل بورقيبة الحالة السياسية والاقتصادية فى تونس فى ظل الإدارة الفرنسية ، وما أدت إليه هذه السياسة من انتشار الفقر والبطالة والمجاعة بين التونسيين . وتعرض لموقف المستوطنين من الوطنيين ، وقيامهم بحركات ارهابية الغرض منها إرغام فرنسا على وقف السياسة الإصلاحية التى بدأتها فى تونس . وطالب الحكومة الفرنسية بتدارك الأمر ، ووقف ذلك النظام حتى لا ينتهى الأمر بحدوث اضطرابات لا يعرف أحد مداها ، كما طالبها باشراك الشعب فى شئون الحكم على أن هذا العمل تحتمه العدالة وتفرضه السياسة الحكيمة . وتستطيع فرنسا بعد قيام حكومة تونسية وطنية دموقراطية إدخالها ضمن نظام الأمن المشترك للبحر المتوسط (١٣٨) .

وصل فبانو إلى تونس فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٧ فحاول حزب الدستور التأثير عليه ، وإقناعه بوجهة نظره فقدم له بيانا ذكر فيه أن تونس التى تقف فى مفترق للطرق فى تلك الفترة ، وتمر بفترة حاسمة من تاريخها تنتظر من حكومة فرنسا القيام باصلاحات جوهرية فى الشئون الاقتصادية والسياسية فى تونس حتى يمكن وقف الفوضى التى انتشرت فى البلاد . وفى نهاية البيان أعلن الحزب ثقته الكاملة فى الحكومة الفرنسية ، وأنها تستطيع إصلاح الأحوال فى تونس عن طريق تطهير الجهاز الإدارى من العناصر المعارضة لحركة الإصلاح (١٣٩) .

قام فبانو بجولة فى تونس تبين منها مدى نفوذ حزب الدستور فى البلاد ، وأثر السياسة الفرنسية (١٤٠) ، وأعلن فى أول مارس فى حديث مع راديو تونس الخطوط الرئيسية للسياسة التى سوف تتبعها فرنسا فى تونس . واعترف بوجود فساد فى الجهاز الإدارى فى تونس ، وضرورة القيام باصلاحات جذرية فى الشئون التونسية الاجتماعية والإدارية . ولم يكتف فبانو بذلك بل طالب المستوطنين بالحد من سياسة الاستيلاء على الأراضى التونسية لما فى ذلك العمل من إثارة للتونسيين أصحاب الحق

الشرعى ، خاصة وأن المستوطنين يقومون ببعض الأعمـــال الضارة بالمصلحة الفرنسية ، ويتطلب الأمر إشراك التونسيين فى تسيير شئون البلاد مشاركة فعالة ، ونشر التعليم فى البلاد (١٤١) . وكان لذلك الحديث أثر سيئ عند المستوطنين الذين رأوا أن مصلحتهم تتطلب القضاء على حزب الدستور وإسقاط الجبهة الشعبية ، وإخراجها من حكم فرنسا ، وبالتالى منعها من تغيير سياستها الجديدة فى تونس (١٤٢) .

بدأ المستوطنون فى تنفيذ سياستهم الخاصة باسقاط وزارة الجبهة الشعبية فاستغلوا الظروف الاقتصادية السيئة التى تمر بها تونس وأثاروا الاضطرابات بين الوطنيين عن طريق الايحاء للشركات الفرنسية بتجاهل حقوق العمال التونسيين ، ورفض مطالبهم . وكان لهذه الأعمال أثرها على العمال التونسيين العاملين بمناجم الفوسفات بولاية قفصه ، فأضربوا عن العمل فى الثانى من سنة ١٩٣٧ مطالبين بزيادة أجورهم . ولم يكتف العمال بالإضراب بل حاولوا إجبار الشركة على الاستجابة لمطالبهم ، فاحتلوا المبانى المحيطة بالمناجم بعد أن تسلحوا بكميات كبيرة من السلاح والمواد الناسفة المستخدمة فى أعمال التعدين . واستغل المستوطنون الفرصة وحرضوا الإدارة الفرنسية على استخدام الشدة والعنف مع العمال المضربين والاستيلاء على ما معهم من ذخيرة وأسلحة . واستجابت الإدارة لضغوط المستوطنين فاستعانت بقوات الجيش التى أطلقت النار على العمال المضربين فى الرابع من مارس . وترتب على ذلك قتل ثلاثة وعشرين ، وإصابة سبعة وعشرين من العمال المضربين باصابات خطيرة (١٤٣) .

لم تستطع وزارة الجبهة الشعبية الصمود أمام الضربات الموجهة لها فسقطت فى يونيو من نفس العام . وتبنت الوزارة التى حلت محلها وجهة نظر المستوطنين . وانتهز المقيم العام الفرنسى فى تونس فرصة قيام مظاهرة فى الرابع عشر من يونيو وأصدر قرارا منع بموجبه الاجتماعات العامة . وعلى الرغم من أن الهدف من ذلك القرار هو عدم تمكين حزب الدستور من الاجتماع وتحريك الجماهير التونسية إلا أن الحزب لم ييأس من ذلك وقرر عدم الاعلان عن اجتماعاته (١٤٤) . وبذلك نجح المستوطنون فى وقف سياسة التفاهم بين فرنسا وتونس ، ووقف الاصلاحات الدستورية

والإدارية التى كانت حكومة الجبهة الشعبية ترغب فى إجرائها فى تونس استجابة لطلب التونسيين ، ولتقريب شقة الخلاف بين تونس وفرنسا .

الصراع بين حزب الدستور القديم وحزب الدستور الجديد :

عاد الشيخ عبد العزيز الثعالبى مؤسس حزب الدستور القديم إلى تونس فى يوليو سنة ١٩٣٧ وكله رغبة فى توحيد الجهود التى يبذلها أعضاء حزب الدستور القديم مع الجهود التى يبذلها حزب الدستور الجديد ، وتكوين حزب كبير واحد يستطيع الوقوف أمام الإدارة الاستعمارية ، وضم جميع الصفوف الوطنية للوصول بالأهداف والأمانى الوطنية إلى الوجهة المرغوبة وبأسرع وقت ممكن ، ومحاولة التوفيق بين وجهتى النظر المختلفتين . وكانت شقة الخلاف قد اتسعت بالاتهامات التى وجهها كل جانب إلى الآخر . فقد أتهم الديوان السياسى لحزب الدستور الجديد اللجنة التنفيذية لحزب الدستور القديم بأنها أهملت الاتصال بالشعب التونسى ، وتخلت عن تحريك القضية الوطنية ، مما أدى إلى توقف الحركة الوطنية ، وأتهم أعضاء اللجنة التنفيذية بتبديد الأموال التى جمعوها من الشعب التونسى لخدمة القضية الوطنية . أما انتقادات اللجنة التنفيذية للديوان السياسى فتركز فى أنه قد تنكر لمبادىء الحزب التى أعلنها فى مؤتمر الجبل فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ ، والخروج على وحدة الأمة وعلى التضامن الإسلامى (١٤٥) .

اجتمع عبد العزيز الثعالبى باعضاء المكتب السياسى لحزب الدستور الجديد . وفى ذلك الاجتماع أعلن بورقيبة أن أهداف حزب الدستور الجديد هى نفس الأهداف التى أقرها مؤتمر الجبل . ودافع بورقيبة عن سياسة الحزب الخاصة بقبول السيادة المزدوجة وحقوق الفرنسيين المكتسبة فى تونس . وأعلن بورقيبة أن الوقت لم يحن بعد لحصول تونس على استقلالها الكامل فورا ، وأن هدف الحزب هو الوصول إلى ذلك تدريجيا ، وأن من أهداف الحزب حصول تونس على الاستقلال النسبى الذى يخلصها من الاستغلال الاستعمارى ، وتكوين حكومة تونسية مسئولة تستطيع الوصول إلى تلك الأهداف (١٤٦) .

اجتمع أعضاء الديوان السياسى واللجنة التنفيذية فى الحادى والعشرين

من يوليو لتقريب وجهات النظر ، وفى ذلك الإجتماع اتفق الجانبان على إنشاء لجنة اتصال للتمهيد لعقد اجتماع تحضيرى . واتفق المؤتمر التحضيرى الذى حضره مندوبون عن الجانبين فى الثالث من أغسطس لبحث أوجه الخلاف بين الجانبين والعمل على تلافيها ، ولكن الحبيب بورقيبة خرج على الاتفاق ، وأعلن فى الخامس من أغسطس عدم اتفاق الجانبين . وكان لهذا التصريح أثره على العلاقات بين الجانبين . ورفض بورقيبة تكذيب تلك الأنباء ، فاعتقد الثعالبى أن هدف بورقيبة من ذلك هو كسب الوقت ، والقضاء على مهمة التوفيق بين الجانبين (١٤٧) .

كان ذلك التصرف من قبل الديوان السياسى مثبطا للامال إلا أن الثعالبى لم ييأس من إمكان الوصول إلى اتفاق لمصلحة القضية الوطنية فاجتمع الجانبان مرة أخرى فى السادس عشر من أغسطس بناء على دعوة من الثعالبى . وفى ذلك الإجتماع اتفق الجانبان على تناسى الماضى وبدء مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى عن طريق إعادة ادماج الحزبين وتنسيق الجهود . كما اتفق المجتمعون على تكون لجنة مشتركة هى لجنة البحوث والدراسات السياسية تتولى بحث كل ما يتعلق بالعلاقة بين حكومة الإدارة والشعب التونسى ويكون من بين مهامها تشكيل الوفود التونسية التى تتصل بالإدارة الفرنسية . ولكن ذلك الاتفاق لم يكن ليرضى أعضاء الديوان السياسى ، وأعتقدوا أن الهدف من منح لجنة البحوث والدراسات السياسية صلاحية تكوين الوفود هو إبعاد الحبيب بورقيبة عن عضوية أى وفد يشكل لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية . وعلى الرغم من قيام الديوان السياسى بوضع العقبات أمام قيام تفاهم ووحدة مع اللجنة التنفيذية فقد دعا الثعالبى لجنة الاتصال فى الثانى والعشرين من أغسطس إلى عقد اجتماع آخر ، ولكن الديوان السياسى لم يستجب لتلك الدعوة لعدم الرغبة فى ضم جهوده إلى جهود اللجنة التنفيذية (١٤٨) .

اجتمعت لجنة الاتصال مرة أخرى فى الثالث والعشرين من أغسطس وكان ذلك آخر اجتماع لها ، وفى ذلك الاجتماع أعلن ممثلوا اللجنة التنفيذية أنهم سوف يعملون على توحيد الجانبين والبعد عن كل ما يستوجب الخلاف على أن يتم ذلك تحت قيادة عبد العزيز الثعالبى بوصفه مؤسس حزب الدستور

ولم يوافق ممثلوا الديوان السياسى على ذلك ، واقترحوا عقد إجتماع يضم جميع ممثلى شعب الحزب وانتخاب لجنة جديدة تتكون من ممثلى حزب الدستور القديم وحزب الدستور الجديد تكون مهمتها إدارة شئون الحزب .

ولم يوافق أعضاء اللجنة التنفيذية على ذلك الاقتراح على أساس أن إتباع ذلك الأسلوب سيترتب عليه إقصاء الثعالبى وزملائه عن القيادة الحزبية ، وأن الهدف من ذلك الاقتراح هو رفض الوحدة والتصالح مع الحزب القديم (١٤٩) .

إذا نظرنا إلى موقف الجانبين يتبين لنا أن كلا منهما كان يسعى لتحقيق مصلحة شخصية دون النظر إلى المصلحة الوطنية فاللجنة التنفيذية كانت تسعى إلى أن يتم التوحيد تحت رئاسة الثعالبى على اعتبار أنه المؤسس الأول لحزب الدستور ، واعتبروا ذلك العمل ميزة وفضلا له على الشعب التونسى يتطلب أن يوضع بموجبه مرة أخرى على رأس التنظيم الحزبى على الرغم من قلة أنصاره ، ورفض هؤلاء الأعضاء عرض الموضوع على الشعب لإبداء رأيه فيه والخضوع لرأى الأغلبية . أما أعضاء المكتب السياسى فقد بذلوا كل ما لديهم من جهد لمنع الوحدة بين الجانبين والعمل على منع الثعالبى من تولى منصب رئاسة الحزب حتى لا ينافس الحبيب بورقيبه . وفى نفس الوقت الذى بذل فيه أعضاء اللجنة التنفيذية كل جهودهم لتوحيد الحزبين نجد أن أعضاء المكتب السياسى بذلوا كل جهودهم لوضع العراقيل أمام تلك الوحدة ، فكانوا بعد الاجتماعات مع أعضاء اللجنة التنفيذية يقومون بنشر معلومات مشوهة عن تلك الاجتماعات ، ويرفضون تكذيب تلك الأنباء معتمدين على كثرة مؤيديهم ، وكانوا ينقضون كل اتفاق يتم ، ومن أمثلة ذلك الاتفاق الذى حدث بين الجانبين الخاص بقيام الثعالبى وبورقيبة بجولات استطلاعية مشتركة فى الريف ، فقد رأى بورقيبة فى هذه الجولات المشتركة ما يخالف مصلحته ، ولذلك أسرع وقام بجولة منفرده كان من آثارها أن قوبل الثعالبى بهتافات عدائية فى المناطق التى مر بها . وبذلك استطاع المكتب السياسى عن طريق إتباع الأساليب الملتوية القضاء على فكرة ضم الحركة الوطنية فى وحدة واحدة ، واستمرت الحال على ذلك المنوال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

خشى المكتب السياسى لحزب الدستور الجديد من أن تؤثر حركة الانشقاق وعدم الاتفاق مع اللجنة التنفيذية على شعبيته فقرر القيام بتحرك سياسى جديد يجذب بها انتباه الشعب التونسى بعد أن فشلت سياسة الحوار مع فرنسا ، وعدم قيام فرنسا بأية إصلاحات فى تونس . فبدأ فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ فى إثارة الشعب التونسى ، ولفت نظره إلى سوء نوايا فرنسا (١٥٠) وتحذير المستوطنين الفرنسيين من عاقبة معارضة الشعور الوطنى والوقوف أمام تحقيق استقلاله فى ظل الرعاية الفرنسية (١٥١) .

وكانت الخطوة التالية هى دعوة الشعب التونسى إلى الكفاح لاستخلاص حقوقه الوطنية من المستعمر . وقد دعا بورقيبة إلى مؤتمر من أعضاء الحزب اجتمع فى الثلاثين من أكتوبر وأستمر حتى الثانى من نوفمبر . وفى ذلك المؤتمر قدم بورقيبة تحليلا مستفيضا عن تجربة الحوار التى مارسها الحزب مع الحكومة الفرنسية والصعوبات التى وقفت فى وجه الحركة الوطنية ومنعت تحركها . وقد انتهى المؤتمر فى الثانى من نوفمبر ، وأصدر عدة توصيات من بينها العمل على نشر الوعى السياسى بين الشعب التونسى وتجميعه حول الحركة الوطنية ، والاستمرار فى سياسة التفاهم مع فرنسا لتقريب شقة الخلاف بين الجانبين ، مع الاستعداد لتقديم التضحيات إذا لزم الأمر (١٥٢).

توقع حزب الدستور الجديد قيام الإدارة الفرنسية بحملة اضطهاد واعتقالات ردا على حركة التوعية التى قام بها الحزب فى أقرب فرصة ممكنة ، ولذلك عقد فى الثالث عشر من مارس سنة ١٩٣٨ مؤتمرا من قادة الحزب بحث فيه الظروف المحيطة بالحركة الوطنية وحمل الإدارة الفرنسية مسئولية ما قد يحدث بسبب استمرارها فى سياسة اضطهاد الشعب التونسى ، وطلب من التجمعات الحزبية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة تصرفات الإدارة الفرنسية ومقاومة تلك التصرفات (١٥٤) .

تغيرت السياسة الفرنسية فيما يتعلق بتونس ، ولذلك بدأت الإدارة الفرنسية فى ممارسة سياسة الضغط والاضطهاد واعتقال قادة الحركة الوطنية . واصدر المقيم العام الفرنسى الأوامر المقيدة للحريات . وكان اعتقال حسن النورى سكرتير عام الاتحاد الاقليمى للعمال التونسيين ونفيه إلى الجزائر فى الرابع من يناير سنة ١٩٣٨ محركا لشعور الحقد والعداء للمستعمر فقام

التونسيون بمظاهرات احتجاج قابلتها الإدارة الفرنسية بالشدة والعنف ، وأطلق رجال الشرطة والجيش النار على المتظاهرين . وترتب على ذلك قتل وإصابة عشرة من المواطنين . ولم تكتف الإدارة الفرنسية بذلك بل اعتقلت عددا من زعماء الحركة الوطنية من بينهم الحبيب بورقيبة . وأمرت بحل اتحاد نقابات العمال التونسى (١٥٥) .

وقد رأى حزب الدستور الجديد أن مصلحته تتطلب ضم القوى العمالية التونسية إلى جانبه ، فعقد فى الخامس من فبراير سنة ١٩٣٨ إجتماعا احتج فيه على تصرفات الإدارة الفرنسية التعسفية ضد الحركة العمالية ، واعتقال زعيمها وعملها على ضمها إلى جانبها ضد الحركة والتفريق بين قادتها (١٥٦) .

قرر المكتب السياسى للحزب الدستورى الجديد إثارة القلاقل ضد الإدارة الفرنسية حتى تستجيب تحت الضغط للمطالب الوطنية فطلب فى الرابع من فبراير سنة ١٩٣٨ من فروع الحزب فى الاقاليم تحريض التونسيين على التظاهر ومقاومة الإدارة الفرنسية والاستمرار فى ذلك الاتجاه ما لم تستجب الإدارة الفرنسية للمطالب التونسية . واستجاب الشعب لتعليمات الحزب وقام بالمظاهرات فى نفس اليوم . وحدث اشتباك بين المتظاهرين وبين قوات الإدارة الاستعمارية كان من نتيجتها سقوط عدد كبير من القتلى التونسيين . وتبينت الإدارة الفرنسية أن حزب الدستور الجديد وراء تلك الحركة فقررت القضاء عليه ، فاعتقلت فى السادس من أبريل محمود بورقيبة والهادى نويره بحجة أنهما وراء حركة التظاهر ، ويدعون إلى إثارة الخلافات والاحقاد بين التونسيين والمستوطنين (١٥٧) .

كان للتصرفات التى تصرفتها الإدارة الفرنسية ردا على المظاهرات التونسية أثر عكسى فانتشرت فى تونس حركة المظاهرات احتجاجا على السياسة الفرنسية . واصدر الحزب فى السابع من أبريل بيانا أعلن فيه فشل سياسة التفاهم التى اتبعها مع الحكومة الفرنسية ، وأن الإدارة الفرنسية قد عملت من جانبها على وضع العراقيل أمام الأمانى الوطنية التونسية ، وعملت كل ما من شأنه عرقلة الوصول إلى ذلك الهدف . ولهذه الأسباب قد طالب الحزب الشعب التونسى القيام بمظاهرة عامة فى الثامن من أبريل للمطالبة بمنح تونس حكومة دستورية مسئولة أمام برلمان منتخب ، والمطالبة

بإطلاق سراح المعتقلين . واستجاب الشعب ، وقام بالمظاهرة المطلوبة ، ولم يكتف بذلك بل قام بمظاهرة أخرى فى التاسع من أبريل أمام مقر الإدارة الفرنسية التى أمرت الجيش باطلاق النار على المتظاهرين فسقط عدد كبير من القتلى والمصابين (١٥٨) .

رأت الإدارة الفرنسية الاستمرار فى إجراءاتها التعسفية ضد القادة والشعب التونسى فألقت القبض على الحبيب بورقيبة ، وعلى غيره من قادة الحزب . ولم تكتف بذلك الإجراء بل اصدرت فى الثامن عشر من أبريل أمرها بحل حزب الدستور الجديد . وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد (١٥٩) واستمرت الإدارة الفرنسية تبطش بالوطنيين التونسيين مدة خمس سنوات ، قامت فيها باعتقال الوطنيين ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية كانت تحكم عليهم بأحكام مختلفة تتراوح بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن البسيط . وعلى الرغم من تلك الإجراءات التعسفية وشدتها فلم يستسلم الشعب التونسى واستمر عدة أشهر يقاوم الإدارة الفرنسية مقاومة عنيفة . وازاء بطش الإدارة الفرنسية تحولت الحركة الوطنية التونسية من العلنية إلى السرية بقيادة الحبيب ثامر الذى كان موجودا فى فرنسا . وبدأ الوطنيون بتوجيه منه فى مهاجمة ثكنات القوات الفرنسية وقطع خطوط المواصلات السلكية ، وإشعال الحرائق فى المبانى العامة بهدف إحداث أكبر ما يمكن من ازعاج للسلطات الفرنسية (١٦٠) . وازداد تعسف الإدارة الفرنسية بقيام الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، فقابل الوطنيون ذلك العمل بتدمير الكثير من الممتلكات الفرنسية .

وأعلن الذين جندتهم السلطات الفرنسية ضمن جيوشها العصيان ، واستولى بعضهم على مدينة القيروان ، وأثاروا الذعر فى مدينة قابس . واضطرت الإدارة الفرنسية ازاء ذلك إلى تجريد القوات التونسية من سلاحها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، خشية أن تهاجم القوات الفرنسية من الخلف (١٦١) .

الهوامش

(1) Safwat, M. Tunis and the Great Pouers, pp. 101-105.

(٢) نقولا زيادة (تونس فى عهد الحماية) ص ١٠٥ .

(٣) محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات التونسية الفرنسية ، ص ص ٥٨ — ٥٩ و ٩٦ . نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٥ — ١٠٦ .

(٤) نقولا زيادة ، نفس المرجع ، ص ١٠٦ ، محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

D.D.F. : tome II, Roustant a Waddington, 9.5.78.

(5) Ganiage, J. : les origines du protectoral prencais en "Tunisie, p. 495, Penouvin, p. : L'époque contemporairie, pp. 56-57.

(٦) نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص ١١١ ، محمد محمود السروجى ، المصدر السابق ، ص ص ٩١ — ٩٣ .

(7) DD. F. : tome II, waddington, à Harovrt. 21.778, Ganiage, T; op. cit., 56-57, Renouvin, P. : Histoire de relations internationales, tome VI, pp. 57. 85.

(9) Ganiage, J. : op. cit., pp. 521-523.

(10) Ganiage, J. : ibid. pp. 528-592. D.D.F. tome II, waddington à Roustant, 19.7.78.

(١١) نقولا زيادة ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(12) Ganiage, J. : op. cit. p. 527.

(13) D.D.F. : tome, II, Waddington à Roustant, 5.9.78.

(14) Ganiage, J. : op. cit. pp. 513, 582, Safwat, M.M. : op. cit., p. 229.

(15) D.D.F. : tome II, Saint yallier à Waddington, 5.1.79.

(16) Ganiage, J. : op. cit. pp. 543, 573.

(17) Ganiage, J. ibid. p. 647.

(18) D.D.F. : tome III, De Freycinet à De Noailles, 16.7.80, 22.7.80.

(19) D.D.F. tome III, De Noailles à De Freycient, 23.7.88.

(20) Ganiage, J. : op. cit. p. 584.

(21) Ganiage, J. : Ibid. pp. 603, 610.

(22) D.D.F. : tome III, Fraycinet à Léon, 4.7.88.

(23) Ganiage, J. : op. cit. p. 582.
(24) De constant, E. La politique française en tunise. pp. 105-106, Ganiage, J. : op. cit. p. 594.
(25) Ganiage, J. : ibid. p. 629.
(26) Julien, C.A. : Histoire de l'Afrique de Nord. . tome II, p. 26.
(27) Julien, C.A. : ibid, tome. II, p. 26, Ganiage, J. op. cit. pp. 635-661.
(28) Raymond, A. : Le libéraux anglais et la question tunisien. p. 29.
(29) Julien, C.A. op. cit., p. 26.
(30) Ganiage, J. : op. cit. p. 662.
(31) D.D.F. tome III, Roustant à Burtheley saint- Hilair, 17.2.81.
(32) D.D.F. tome III, Roustant à Barthelemy saint Hilair, 21.2.81.
(33) Ganiage, J. : op. cit. p. 666, Raymond, A. : op. cit. p. 29.
(34) Julien, C.A. : op. cit. pp. 28-29.
(35) D.D.F. tome III, B. saint- Hilaire à Roustant, 8.4.81.
(36) Constant, E. : op. cit. pp. 140, 152.
(37) D.D.F. tome III, Roustant à B. Saint- Hilaire, 26.4.81.
(38) D.D.F. tome III, p. 458.
(39) Constent, E. : op. cit. p. 168.
(40) D.D.F. tome III. B. saint Hilaire à Breart, 10.5.81.
(41) D.D.F. : tome III, Roustant à B. saint- Hilaire, 13.5.81.
(42) Ganiage, J. : op. cit. p. 665.
(43) Constant, E. : op. cit. p. 175.
(44) D.D.F. : tome III, B. saint- Hilaire à Roustant, B. 5.81.
(45) Charmes, G. : La Tunisie et la tripolitaine, p. 60.
(46) D.D.F. tome III. Roustant à B. Saint- Hilaire, 25.6.81.
(47) D.D.F. tome III, B. Saint- Hilaire à Roustant, 25.6.81., 28.6.81.
(48) Combon, H. : Histoire de la Régence de tunis, p. 155.
(49) D.D.F. : tome III, Roustant à B. Saint- Hilaire, 29.6.81. B. Saint- Hilaire à Roustant, 28.6.81.
(50) D.D.F. : tome III. Clové à Roustant, 2.7.81.
(51) D.D.F. tome III, Roustant à B. Saint- Hilaire, 10.10.81.
(52) D.D.F. : tome III, Roustant à B. Saint- Hilaire, 28.10.81.
(53) Charmes, G. : La Tunisie et la tripolitaine, pp. 214-215.

(٥٤) الحبيب الجنحانى ، حوليات الجامعة التونسية ، ص ١٤٦ ، محمد الفاضل بن عاشور ، الحركة الأدبية فى تونس ، ص ٤٨ .

(٥٥) محمد محمود السروجى (دكتور) ، العلاقات التونسية الفرنسية ، ص ص ١٩٤ — ١٩٥ . على البهلوان ، تونس الثائرة . ص ٤٠ . أحمد بن عامر ، تونس عبر التاريخ ص ص ٣٦٠ — ٣٦١ .

(٥٦) محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٥ — ١٩٦ .

(٥٧) شارل جوليات (ترجمة محمد مزالى والبشير سلامة) ، المعمرون التونسيون وحركة الشباب التونسى ص ٥٢ . محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ص ٨ — ٥٠ . محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٦ — ١٩٧ . جلال يحى (دكتور) ، المغرب العربى الكبير ، جـ ٢ ص ١٠٧١ .

(٥٨) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ص ٦٩ — ٧١ . على البهلوان تونس الثائرة ، ص ٤٠ . شارل جوليات (ترجمة محمد مزالى والبشير سلامه) ، المرجع السابق ، ص ص ٧٣٠ — ٧٦ ، الحبيب تامر ، هذه تونس ، ص ٨٤ .

(٥٩) الحبيب تامر ، هذه تونس ، ص ٨٤ .

Ziadeh, N. : The Origins of Tunisian Nationalism, pp. 81-82.

(٦٠) محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٧ — ١٩٨ جلال يحى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٠٧٣ ، على البهلوان ، المرجع السابق ص ٤٠ .

(٦١) محمد الفاضل بن عاشور ، المرجع السابق ، ص ص ١١٧ — ١١٨ ، محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، على البهلوان ، المرجع السابق ص ص ٤٠ — ٤١ . جلال يحى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ .

(٦٢) الجيلانى بن يحى ومحمد المرزوقى : معركة الزلاج ص ص ١٥ — ٤٠ . محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، جلال يحى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ . على البهلوان ، المرجع السابق ، ص ١ .

(٦٣) الجيلانى بن يحى ومحمد المزروقى ، المرجع السابق ، ص ص ١٧١ — ١٧٤ .

(64) Julien. C.A. : op. cit. p. 69.

(٦٥) محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(٦٦) فيلكس جاراس (ترجمة بواروى الملوح وآخرون) ، بورقيبة ومولد أمه ، ص ٣٢ .

(٦٨) محمد محمود السروجى (دكتور) المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

La Tunisie Martyre, pp. 207-212.

(٦٩) علال الفاسى ، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، ص ص ٥٠ - ٥٢ .

Ziadeh, N. : op. cit. pp. 91-92.

(٧٠) علال الفاسى ، المصدر السابق، ص ٥٢ ، اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى : مأساة عرش ، ص ٢١ ، أحمد بن عامر ، تونس عبر التاريخ ، ص ص ٣٦٢ – ٣٦٩ .

Julien, A : cit. p. 70, Ziadeh, N. : op. cit. pp. 91-92.

(71) Ziadeh, N. : ibid. pp. 91-92, Julien, A. : op. cit. p. 71.

(72) Ziadeh. N. : op. cit. pp. 92-94.

(٧٣) اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى ، مأساة عرش ، ص ٢٢ .

(74) Julien, A. : op. cit. p. 71.

(٧٥) الحبيب تامر ، هذه تونس ، ص ٨٦ .

(76) iadeh, N. : op. cit. p. 95.

(77) La Neo Distour : pp. 84-87.

(٧٨) الحبيب تامر ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(80) Cambon, H. : Histoire de la Regence de Tunis, p. 219.

(81) Ziadeh, N. : op. cit. pp. 96-97.

(٨٢) الحبيب تامر ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٨٣) أحمد بن عامر ، المصدر السابق ، ص ص ٣٧٥ – ٣٧٦ .

(٨٤) مأساة عرش ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٨٥) أحمد بن عامر ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٨٦) مأساة عرش ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(87) Julien, A. : op. cit. p. 73, Ziadeh, N. op. cit. p. 97.

(٨٨) مأساة عرش ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(89) Julien. A. : op. cit. p. 74.

(٩٠) مأساة عرش ، ص ٢٥ .

(٩١) الحبيب تامر ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(92) Julien, A. : op. cit. p. 75, Ziadeh, N. : op. cit. p. 119, Cambon, H. : op. cit. p. 225.

(٩٣) أحمد بن عامر ، المرجع السابق ، ص ٣٣٨ .

(٩٤) علال الفاسى ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

Julien, A. : op. cit. p. 75, Ziadeh, N. : op. cit. p. 120.

(٩٥) الحبيب بورقيبة ، صحيفة التونسى
٢١ فبراير سنة ١٩٢٣ .

(95) Julien. A. : op. cit. p. 75.

(٩٦) أحمد بن عامر ، المرجع السابق ، ص ص ٣٧٥ – ٣٨٤ .

Julien, A. : op. cit. p. 75.

(97) Julien, A. : ibid. pp. 76-87.

(٩٨) علال الفاسى ، المرجع السابق ، ص ص ٥٩ — ٦٠ .

(٩٩) فيلكس جاراس ، المرجع السابق ص ٥٠ .

(١٠٠) نشرة الدولة للأخبار ،مراالحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ، ص ٣٣ .

(١٠١) صالح الدرديرى ، المسيرة الكبرى ، ص ٧٨ ، الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ص ٣٤ .

(١٠٢) محمد محمود السروجى (دكتور) ، العلاقات التونسية الفرنسية ، ص ص ٢٠٨ — ٢٠٩ . على البهلوان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ . الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ، الحبيب تامر ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(١٠٣) على البهلوان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، علال الفاسى ، المرجع السابق ، ص ٦٢ . الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ص ٣٧ .

(١٠٤) على البهلوان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ . الحبيب بورقيبة ، بين تونس وفرنسا ، ص ٨٩ .

(١٠٥) على البهلوان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، نشرة الدولة للأخبار ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(١٠٦) محمد محمود السروجى (دكتور) ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، الحبيب بورقيبة ، بين تونس وفرنسا ، ص ٨٩ .

(١٠٧) فيلكس جاراس (مترجم) ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٠٨) صالح الدرديرى ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(١٠٩) مكتب الحزب الدستورى ، الحبيب بورقيبة (صفحات من كفاحه) ص ٦ ، نشرة الدولة للأخبار ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ص ٢٩ .

Le Neo Destour : face à la Premiere epreuve, p. 19.

(١١٠) مكتب الحزب الدستورى ، (الحبيب بورقيبة) ، المرجع السابق ، ص ٦

(111) Le Neo Destour : op. cit. pp. 20-21.

(112) Le Neo Destour : ibid. p. 18.

(١١٣) نشرة الدولة للأخبار (الحبيب بورقيبة) ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(114) Le congres de Kasr Hellal, pp. 15-17.

(١١٥) نشرة الدولة للأخبار ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) المرجع السابق ، ص ص ٤٨ — ٤٩ .

(١١٦) فيلكس جاراس (مترجم) ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(117) Le Neo Destour; op. cit. p. 93.

(١١٨) نشرة الدولة للأخبار ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ، المرجع السابق ، ص ص ٥٠ — ٥٢ .

(119) Repression et Resistance : dvc. no. 5.

(120) Repression et Resistance : doc. no. 6.

(121) Repression et Resistance : doc. no. 7.

(١٢٢) الحبيب بورقيبة ، بين تونس وفرنسا ، ص ٩٧ .

Le Neo Destour : op. cit. pp. 192-199, 262.

(١٢٣) الحبيب تامر ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٢٤) نشرة الدولة للأخبار ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ، ص ٦١ .

(125) Le Neo Distour : Le Dialogue, tome I, pp. 32-42.

(١٢٦) نشرة الدولة ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ، ص ٦٣ .

(127) Le Neo Distour : Le iDalogue, op. cit. tome I, pp. 13-14.

(128) Le Neo Distour : ibid. tome I, pp. 58-66.

(129) Le Neo Distour : ibid. tome I, pp. 67-69.

(130) Le Neo Distour : ibid. tome I, pp. 70-74.

(١٣١) الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ، ص ص ١٠١ — ١٠٢ .

(132) Le Neo Distour : op. cit. tome I, pp. 137-144.

(١٣٣) الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(134) Le Neo Distour : op. cit. tome I, pp. 149-156.

(١٣٥) نشرة الدولة ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ص ص ٦٥ — ٦٦ .

(١٣٦) الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٧ — ١٢٨ .

(١٣٧) الحبيب بورقيبة ، نفس المصدر ، ص ص ١٠٢ — ١٠٣ .

(138) Le Neo Distour : op. cit. tome I, pp. 159-179.

(139) Le Neo Distour : Le Dialogue, tome I. pp. 159-179.

(١٤٠) نشرة الدولة ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ، ص ٦٦ —

(141) Le Neo Distour : op. cit. tome I, pp. 271-280.

(١٤٢) فيلكس جاراس (مترجم) ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

(١٤٣) فيلكس جاراس (مترجم) ، نفس المرجع ، ص ٨١ .

(144) Le Neo Distour : op. cit. tome I, p. 208.

(145) Le Neo Distour : La Rupture, pp. 67-77.

(146) Le Neo Distour : ibid. pp. 84, 215-220.

(147) Le Neo Distour : ibid. pp. 84-87.

(148) Le Neo Distour : ibid. p. 92.

(149) Le Neo Distour : ibid. p. 96-99.

(150) Le Neo Distour : ibid. pp. 31-35.

(151) Le Neo Distour : ibid. pp. 65-66.

(١٥٢) نشرة الدولة ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ص ٦٨ ، الحبيب بورقيبة المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(١٥٤) نشرة الدولة ، الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) ص ٧٠ .

(155) Le Neo Distour : (Le Dialogue) p. cit. tome I, p. 205.

(157) Le Neo Distour : (La Rupture) op. cit. pp. 31-44, 223-227.

(١٥٧) محمد دمق ، وفاء للشهداء ، ص ص ١٨ — ١٩ .

(١٥٨) على البهلوان ، تونس الثائرة ، ص ص ٤٩ — ٥٠ .

(١٥٩) على البهلوان ، نفس المرجع ، ص ص ٥٠ — ٥٢ .

(١٦٠) على البهلوان : نفس المرجع ص ص ٥٠ — ٥١ ، الحبيب بورقيبة ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٢ — ٢١٦

(١٦١) على البهلوان ، المرجع السابق ، ص ص ٥١ — ٥٢ .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المـــراجع

أولا : وثائق منشورة باللغة العربية :

١ – اللجنة التنفيذية للحزب الدستورى : مأساة عرش . القاهرة ١٩٤٨ .
٢ – مكتب الحزب الدستورى : الحبيب بورقيبة (صفحات من جهاده) القاهرة ١٩٥١
٣ – نشرة الدولة للأخبار : الحبيب بورقيبة (حياته وجهاده) تونس ١٩٦٦ .

ثانياً : وثائق متشورة باللغة الأجنبية :

1. D.D.F tome II, Paris.
2. La Neo Distour : Le Dialogue Tunis, 1969.
3. La Neo Distour : face à la premiere epreuve, Tunis, 1969.
4. La Neo Distour : La Rupture, Tunis, 1969.
5. Le Congres de Kasr Hellal ,Tunis, 1969.

ثالثا: مراجع باللغة العربية :

١ – أحمد بن عامر: تونس عبر التاريخ . تونس ١٩٦٠ .
٢ – الجيلانى بن يحيى ومحمد المرزوقى : معركة الزلاج : تونس ١٩٧٢ .
٣ – الحبيب بورقيبة : بين تونس وفرنسا تونس ١٩٥٧ .
٤ – الحبيب تامر : هذه تونس .
٥ – جلال يحيى (دكتور) : المغرب العربى الكبير ، القاهرة ١٩٦٦ .
٦ – شارل جوليان (ترجمة محمد مزالى والبشير سلامة) : المعمرون التونسيون وحركة الشباب التونسى . تونس بدون تاريخ .
٧ – صالح الدردورى : المسيرة الكبرى . تونس ١٩٦٦ .
٨ – على البهلوان : تونس الثائرة . القاهرة بدون تاريخ .
٩ – علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ١٩٥٤ .
١٠ – فيلكس جاراس (ترجمة بوارى الملوح وآخرون) : بورقيبة ومولد أمه . تونس ١٩٥٧ .
١١ – محمد الفاضل بن عاشور : الحركة الأدبيه فى تونس . تونس ١٩٧٢ .
١٢ – محمد دمق : وفاء للشهداء . تونس ١٩٦٨ .
١٣ – محمد محمود السروجى (دكتور) : العلاقات التونسية الفرنسية ، الإسكندرية بدون تاريخ
١٤ – نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية . القاهرة ١٩٦٣ .

رابعا: مراجع باللغة الأجنبية :

1. Cambon, H. : Histoire de la Regence du Tunis, Paris, 1948.
2. Charmes, G. : La Tunisie et la Tripolitaine, Paris. 1883.
3. De constant, E. : La politique française en Tunisie, Paris, 1891.
4. Ganiage, J. : Les origines du protectorat française en Tunisie, Tunis, 1959.
5. Julien, C.A. : Histoire de l'Afrique de Nord Paris. 1952.
6. Ramond, A. : Le libéraux anglais et la question tunisien, Paris, 1955.
7. Renouvin, P.G. : Histoire de relation internationales, Paris, 1955.
8. Renouvin, P.G. : L'epoque contemporaine, Paris. 1947.
9. Safwat, M. : Tunis and the rGeat Powers, Alex. 1943.
10. La Tunisie Martyre, Paris, 1920.
11. Ziadeh, N. : The Origins of Tunisian Nationalism, Beirut, 1969.

خامسا: دوريات :

١ – صحيفة العمل التونسي بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٣ .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES